

جامعة 8 ماي 1945
قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم
الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري مرمورة هيليو بوليس

- قائمة -

إشراف الاستاذ

* د. زراري نورالدين

إعداد الطلبة:

- خميسية أيمن
- بوغنيق نورالدين

السنة الجامعية: 2021-2022

شكرو وعرفان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم
الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وبعد.....

الشكر لله المعين الذي بإذنه أنمنا إتمام هذا البحث المتواضع أنه
ليس دواعي الاعتزاز والشرف أو أنفخ بالشكر والعرفان إلى كل من
ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر: الأستاذ الفاضل
زراري نور الدين الذي كثر عنا الإشراف والتوجيه طيلة مدة
إنجاز هذا العمل

كما أنفخ بالشكر والعرفان إلى عائلتي وكل من ساعدني ومد لي يد
العون من قريب أو من بعيد

كما أنفخ بالشكر المسبوق للجنة المناقشة لتفضلهم بقرارة وتقييم هذه
المذكرة

فله نسال أن يزيدنا علما ونفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر
عليه والآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إهداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى:

إلى النبي جعلت الجنة نحرًا أقدراها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر
الحنون والقلب العطوف

إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال عمرها

إلى النبي رباني على الأخلاق والفضيلة الذي وفر لي متطلبات النجاح ووجهني إلى طريق الخير إلى أبي العزيز
حفظه الله وأطال في عمره

إلى:

كل الأخوة والأخوات من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى:

كل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد

إلى كل الأصدقاء الذين رافقونا طيلة متوارنا الدراسي وشاركونا هذا العمل

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في عملي هذا

المُلخَص

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، حيث يعتبر من أهم أدوات الإدارة المالية التي يستند عليها المقيم المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد الفرص والتهديدات، والكشف عن نقاط القوة والضعف والسياسات المالية، وللحفاظ على توازنها المالية بغية تسهيل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن خلال دراستنا تمكنا من معرفة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس- وذلك من خلال تحليل الميزانيات المالية، والوظيفية بإستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية، حيث تبين أن المركب في وضعية مالية جيدة خلال فترة الدراسة (2020-2021) وهذا يدل على الأداء المالي الجيد للمركب.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، التحليل المالي، القوائم المالية، أدوات التحليل المالي.

Summary:

The aim of this study is to know the role of financial analysis in evaluating financial performance , as it is considered one of the most important tools of financial management

On which the financial evaluator is based to diagnose the financial position of the institution in order to identify opportunities and threats and to reveal strengths and weaknesses and financial policies , and to maintain its financial balances in order to facilitate the process of evaluating the financial performance of the institution .

Through our study, we were able to know the financial position of the industrial and commercial complex Marmora –Heliopolis- by analyzing the financial budgets , and functional using indicators of balance and financial ratios , where it was found that the compound is in a good financial position during the study period (2020 -2021) , and this indicates the good financial performance of the compound .

Keywords:

Financial performance, financial analysis, financial statements, financial analysis tools.

فہرس

المحتویات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان.....
	الإهداء
	ملخص
I	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة عامة.....
	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.....
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول الأداء
3	المطلب الأول: نشأة الأداء ومفهومه
3	1. نشأة الأداء
4	2. مفهوم الأداء
5	المطلب الثاني: أنواع الأداء ومجالاته
5	1. أنواع الأداء
10	2. مجالات الأداء
12	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء
12	1. العوامل الداخلية
14	2. العوامل الخارجية
16	المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء
16	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

16	1.تعريف تقييم الأداء
17	2. أهمية تقييم الأداء
21	3. أهداف تقييم الأداء
22	المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء
25	المطلب الثالث: عوائق تقييم الأداء
27	المبحث الثالث: الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
27	المطلب الأول: نظرة تاريخية للأداء المالي ومفهومه
27	1. نظرة تاريخية للأداء المالي
28	2. مفهوم الأداء المالي
30	المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي وأهدافه
30	1. أهمية الأداء المالي
30	2. أهداف الأداء المالي
31	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
34	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي.....
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
37	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه
37	1. مفهوم التحليل المالي
38	2.أهداف التحليل المالي
39	المطلب الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي
39	1.مصادر داخلية

42 2. مصادر خارجية
43 المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
43 1. التحليل المالي الداخلي
44 2. التحليل المالي الخارجي
45 المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
47 المبحث الثاني: التحليل المالي للميزانية المالية
47 المطلب الأول: مفهوم الميزانية المحاسبية ومكوناتها
47 1. مفهوم الميزانية المحاسبية
48 2. مكونات الميزانية المحاسبية
52 المطلب الثاني: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
52 1. تعريف الميزانية المالية
52 2. الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
56 المطلب الثالث: التحليل الأفقي والتحليل بإستخدام النسب المالية
56 1. التحليل الأفقي
57 2- مفهوم النسب المالية وأهدافها
59 3. التحليل بإستخدام النسب المالية
66 المبحث الثالث: التحليل المالي للميزانية الوظيفية
66 المطلب الأول: مفهوم الميزانية الوظيفية وعناصرها
66 1. مفهوم الميزانية الوظيفية
67 2. عناصر الميزانية الوظيفية
70 المطلب الثاني: التحليل بإستخدام المؤشرات المالية
70 1. تعريف التوازن المالي
70 2. أنواع المؤشرات المالية

76	المطلب الثالث: التحليل المالي بإستخدام نسب الدوران ونسب الهيكلية المالية
76	1.التحليل بإستخدام نسب الدوران
79	2.التحليل بإستخدام نسب الهيكلية المالية
81	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – هليوبوليس-خلال سنة (2021-2020).....
83	تمهيد
84	المبحث الأول: تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-.....
84	المطلب الأول: نشأة وتعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة
84	1.نشأة المركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-
84	2.تعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة
86	المطلب الثاني: الإطار والهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-
86	1.الإطار التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة.....
88	2.الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة
90	المطلب الثالث: المؤسسات التي يتعامل معها المركب وأهدافه
90	1.المؤسسات التي يتعامل معها المركب الصناعي والتجاري مرمورة
90	2.أهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة
91	المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة خلال سنة (2020-2021)
91	المطلب الأول: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....
91	1.عرض الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة خلال سنة (2020-2021) ..
95	2.الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

96	المطلب الثاني: التحليل الأفقي للميزانية المالية وحساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة سنة (2020-2021)
97	1. التحليل الأفقي للميزانية المالية
98	2. التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج
101	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية باستخدام النسب المالية
101	1.نسب السيولة
102	2.نسب النشاط
104	3.نسب الربحية
106	4.نسب المديونية
107	المبحث الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس- خلال سنة (2020-2021).....
107	المطلب الأول: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة باستخدام المؤشرات المالية لسنة (2020-2021).....
107	1.إعداد الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنة(2020-2021)
 (2021) ...
109	2.تحليل الميزانية الوظيفية باستخدام المؤشرات المالية
113	المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة باستخدام نسب الدوران لسنة (2020-2021).....
113	1.نسبة دوران المخزون
114	2.نسبة دوران الذمم المدينة
115	3.نسبة دوران الذمم الدائنة
115	المطلب الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة باستخدام نسب الهيكلية المالية لسنة (2020-2021).....

118 خلاصة الفصل
119 الخاتمة العامة
123 قائمة المراجع
128 قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
(01)	الميزانية المالية للمؤسسة	55
(02)	الميزانية المالية المختصرة	56
(03)	الميزانية المالية الأشد إختصار	56
(04)	نموذج بناء ميزانية وظيفية	69
(05)	توزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية	85
(06)	توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط	85
(07)	عناصر الأصول لسنة (2020-2021)	91
(08)	عناصر الخصوم لسنة (2020-2021)	93
(09)	الميزانية المالية المختصرة للمركب لسنتي (2020-2021)	95
(10)	التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة سنة (2020-2021)	97
(11)	تحليل جدول حساب النتائج لسنة (2020-2021)	98
(12)	حساب نسب السيولة لسنة (2020-2021)	102
(13)	حساب نسب النشاط لسنة (2020-2021)	103
(14)	حساب نسب الربحية لسنة (2020-2021)	104
(15)	حساب نسب المديونية لسنة (2020-2021)	106
(16)	الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة -هليوبوليس لسنة (2020)	107
(17)	الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة -هليوبوليس- لسنة (2021)	108
(18)	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنة (2020-2021)	110
(19)	حساب إحتياج رأس المال العامل لسنة (2020-2021)	111

112	حساب الخزينة الصافية لسنة (2020-2021)	(20)
113	حساب نسبة دوران المخزون (2021)	(21)
114	حساب نسبة دوران الذمم المدينة (2021)	(22)
115	حساب نسبة دوران الذمم الدائنة (2021)	(23)
116	حساب نسب الهيكلية المالية لسنة (2020-2021)	(24)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	أنواع الأداء حسب المصدر	(01)
12	ميادين الأداء (مجالات)	(02)
25	نموذج وصفي لمراحل تقييم الأداء	(03)
51	الميزانية بتاريخ N/12/31	(04)
72	الاحتياج في رأس المال العامل	(05)
86	تقسيم مديرية الوحدة	(06)
87	تقسيم مصلحة المحاسبة	(07)
88	تقسيم مصلحة الإنتاج	(08)
89	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة-هليوبوليس-	(09)

الصفحة	إسم الملحق
129	ميزانية الأصول للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2020
130	ميزانية الخصوم للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2020
131	جدول حساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2020
133	ميزانية الأصول للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2021
134	ميزانية الخصوم للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2021
135	جدول حساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2021

الخدمة العامة

العامة

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين والممارسين، وخاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها ويرجع سبب تعاضم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في إقتصاد كل دولة فهي المقياس الذي يبني عليه مدى قوة أو ضعف الإقتصاد وهي بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج وتحويلها إلى منتجات جاهزة من جهة، ووحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج من جهة أخرى، كما أنها تعتبر خلية إجتماعية ومركز للقرارات الإقتصادية فيما يخص طبيعة المنتجات التي ستنتجها وكمياتها وأسعارها وتمثل منتجاتها سواء كانت مادية أو خدمية المكون الرئيسي التي تقوم عليه الأسواق .

فالمؤسسة الإقتصادية تؤثر وتتأثر بالمحيط الخارجي، ومنها المحيط المالي حيث تنشط، وتتطور في البيئة المالية المعقدة وغير مستقرة، وكلما كبر حجم المؤسسة كلما زادا تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها، فأى تعامل المؤسسة مع العملاء والموردين أو البنك يحدث تأثيرات هامة يتوجب تسييرها بما يتماشى مع أهداف المؤسسة مما يحتم على المؤسسة تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم من أجل ضمان سيرورتها وتعظيم النتائج الحالية والمستقبلية والتحكم في المخاطر المتعلقة بالنشاط والبيئة، وذلك بهدف تخفيضها إلى أدنى المستويات، وبالتالي يتحقق الأساسي والمتمثل في إرتفاع قيمة المؤسسة .

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى تقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها وإذا كانت عملية تقييم أدائها المالي في المؤسسات الإقتصادية ضرورية ولإزمة بإعتبار ذلك أحد الأساليب لمعرفة كفاءة وفعالية تلك المؤسسات في الحصول على مواردها المالية وإستخدامها بما يحقق الأهداف المالية فإن هذا لا يتم بدون نظام فعال لتقييم أداء المؤسسات.

يعتبر التحليل المالي أحد الأنظمة المهمة للتخطيط المالي السليم والذي إزدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية حيث أصبح لزاما على المؤسسة التعرف على المركز المالي لها قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها حيث يعتبر التحليل المالي احد أهم الأدوات المستخدمة في عملية التقييم وتحديد أوجه القوة، ومصادر الضعف للمؤسسة .

التساؤل الرئيسي:

ونظرا للأهمية التي يلعبها التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات وبناء على ماسبق يمكن طرح

الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة هليوبوليس؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1-فيما تتمثل أهمية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية؟

2-ماهي أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

3-هل يستخدم المركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-أدوات التحليل المالي لتقييم أدائه المالي؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة مبدئية على هذه التساؤلات الفرعية سنقوم بطرح الفرضيات التالية:

1-إن استخدام المؤسسة للتحليل المالي في تقييم أدائها المالي كافي لتحديد المشاكل التي تعاني منها.

2-إن المركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-متوازن ماليا خلال فترة 2020-2021

أهمية الدراسة:

للموضوع الذي عالجه أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة الفئة القائمة على الوظيفة المالية للمؤسسة فهو

حقا يبين لهم أهم المعايير، والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة، كما يبين أيضا

كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج لتشخيص وضعية المؤسسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة

لدعمها، ونقاط الضعف لمعالجتها، وإتخاذ الحلول للتقليل منها أو التخلص منها.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- تحديد ماهية كل من الأداء المالي والتحليل المالي.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

■ تهدف الدراسة بشكل عام إلى تبيان دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أسباب إختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية الذي يكمن في دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.
- وفرة المعلومات حول هذا الموضوع.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي من أجل إبراز الإطار النظري للموضوع محل الدراسة
- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لدراسة الحالة، وذلك من أجل التعمق في هذه الدراسة، عن طريق الوثائق الرسمية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والتعمق فيها أكثر.

بالإضافة إلى إتمادنا في هذا الموضوع على مجموعة من المراجع المتمثلة في:

- الكتب باللغة العربية والفرنسية.
- المجلات والمقتنيات.
- المذكرات العلمية.
- وثائق مقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج).

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت أمام الطلبة.
- عدم الحصول على كل المعلومات لذلك لم نتمكن حساب بعض النسب.

دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة بين مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه، حيث كان إهتمامها حول تقييم

الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، وعلى غرار ما صادفناه في بحثنا:

- كربوع فتيحة، تقييم الأداء المالي باستخدام المردودية الإقتصادية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات –تقريت-للفترة (2011-2015)، حيث أن البحث عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، ومن خلال التوصيات الواردة في هذه الرسالة، ضرورة التقييم الفعلي للأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية.
- دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة حالة بورصتي الجزائر وباريس، حيث أن البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، ومن خلال النتائج الواردة في هذه الأطروحة هو الدور الفعال الذي يلعبه تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

هيكل الدراسة:

للتعمق في الموضوع، والإلمام بجوانبه بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول تتقدمها مقدمة كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن النتائج، والإقتراحات المتعلقة به حيث تناولنا في الفصل الأول "مفاهيم أساسية حول الأداء المالي" الذي يتخلله ثلاث مباحث فالمبحث الأول بعنوان "عموميات حول الأداء"، والمبحث الثاني بعنوان "ماهية تقييم الأداء"، والمبحث الثالث "الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه"، أما في الفصل الثاني كان بعنوان "الإطار النظري لتحليل المالي"، الذي يتضمن بدوره ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول بعنوان "ماهية التحليل المالي"، والمبحث الثاني "تحليل الميزانية المالية"، وفي المبحث الثالث بعنوان "تحليل الميزانية الوظيفية"، وفي الفصل الثالث تحت عنوان "دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس- للفترة (2020-2021)"، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول "تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري مرمورة –هليوبوليس-"، والمبحث الثاني "تحليل الميزانية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة"، والمبحث الثالث "تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة".

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

تمهيد:

لقد تسارعت عبر السنوات مجموعة من المتغيرات غيرت رأس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ كيان عالمي جديد سمته التغير المستمر في مجالات الحياة، وكانت التطورات العلمية والتكنولوجية وتعدد البيئة المالية هي المظهر الأساسي لتلك المتغيرات بما ينعكس على الأداء الكلي عامة والأداء المالي خاصة للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، ولما كانت المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية كان لزاما عليها أن تنمو وتتميز لتصل الى القمة في الأداء من عدة جوانب أو مظاهر وبالخصوص من المنظور الوظيفية المالية التي تعد من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية والتي يطلق على أدائها مصطلح "الأداء المالي" وإذا كانت عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ضرورية ولازمة باعتبارها أسلوب لمعرفة كفاءة وفعالية تلك المؤسسات في الحصول على مواردها المالية واستخدامها بما يحقق الأهداف المالية، وبناءا على ذلك نحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على النقاط التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء

المبحث الثالث: الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء:

يشغل الأداء أو موضوع الأداء في المؤسسات باهتمام الباحثين سواء على مستوى الكلي أو الجزئي وهذا الاهتمام راجع الى أن الباحث عن الأداء المرتفع باعتباره مقياس للنجاح هو ما تسعى اليه المؤسسات لتحقيقه لذا سنسعى من خلال هذا المبحث لمعرفة مفهوم الأداء وكل ما هو متعلق به.

المطلب الأول: نشأة الأداء ومفهومه:

إن المتتبع التاريخي للأداء والاهتمام به، قديم قدم الحضارة الإنسانية والرقي في معالم هذه الحضارة وهو ما سنتناوله من خلال هذا المطلب الى جانب التعرف على مفهومه.

1-نشأة الأداء:

بالرغم من انتشار مؤشرات الأداء في القطاع العام طوال العقد الماضي إلا أنه لم يصدر سوى القليل من البحوث النظرية عن مفهوم الأداء، وقد تضمنت الكثير من الكتابات التي تناولت مؤشرات الأداء انتقادات لغرض ومضمون هذه المؤشرات، في حين أن التفسيرات الرئيسية للأداء ضمنية وغير مكتملة، وقد كان قياس أعباء العمل وكفاية العاملين جزءا من أسلوب الإدارة العلمية التي أثرت على الإصلاحات الحكومية في أوائل القرن العشرين، وقد أصدرت رابطة الإدارة الدولية للمدن منشورا عن قياس الأنشطة الخاصة بالمحليات، وذلك في بداية عام 1943، وفي فترة الستينيات والسبعينيات ظهرت كتابات عن الفعالية التنظيمية ونمت طباعتها في كتب ومراجع عام الاجتماع والإدارة.

وفي الإدارة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاهتمام بقياسات الأداء تزايد تأثيره لما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار عمليات تحليل النظم خلال فترة إدارة الرئيس جونسون بتنفيذ نظام عمل برامج الموازنة التخطيطية.

وقد أصبح الاهتمام بتقييم البرامج منتشرا بدرجة واسعة للغاية في السبعينيات عندما اعترفت الهيئات الحكومية على المستويات كافة بالحاجة لتقييم فعالية البرامج الاجتماعية الأكثر حداثة، وقد شجعت هذه الحركة الهيئات الحكومية على متابعة المقاييس على فترات زمنية محددة ومراقبة أداء البرامج بمرور الوقت، وعلى ذلك فقد بدأ "هاري وهاتري" وزملائها بالمعهد العمراني بالترويج لاستخدام قياسات الأداء بابل وتوفير التوجيهات الخاصة بكيفية التوصل الى اليات

للقياس واستخدامها، وقام باحثون آخرون بتطبيق هذا العمل بتعميق أكبر في مجالات برامجية معينة، وقد ركز بعض الباحثين على قياسات الأداء المؤسسي، وقامت العديد من الهيئات العامة بتجريب قياس الأداء لأغراض مختلفة طوال تلك الفترة¹.

واستند العمل التطبيقي الأول في هذا المجال إلى التعريفات الأضيق نطاق للأداء، واستخدم فقط عدد قليل من القياسات للمفهوم، ومع ذلك فقد ساد اعتراف سريع بأن الأداء مفهوم متعدد الأبعاد، وأن هناك حاجة للعديد من القياسات حتى يتم التعبير عن هذا التعقيد، وعلى وجه الخصوص فإن الأداء يمكن أن ينظر إليه بصورة مختلفة من جانب أصحاب المصلحة المختلفين، وهذه الرؤية أعيد اكتشافها بواسطة كتاب الإدارة العامة في السنوات الأخيرة².

2. مفهوم الأداء:

يعرف الأداء بأنه: "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين"³.

وقد عرفه الحسيني وعداي الحسين: "بأنه يعبر عموماً على ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، إذ يعد إنعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية"⁴.

كما عرفه الباحث ديفرز "Devris" "بأنه عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة"⁵.

وهناك من عرف الأداء أيضاً بأنه:

¹المرجوشي أيتن محمود سامح، "تقييم الأداء المؤسس في المنظمات العامة الدولية"، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008، ص، 13، 14.

²المرجوشي أيتن محمود سامح، مرجع سبق ذكره، ص15.

³الكرفي مجيد، "موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص141.

⁴فلاح حسن الحسيني وعداي الحسين، الإدارة الإستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص231.

⁵أبو ماضي كامل أحمد، "بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة، 2018، ص17.

"النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها، أي أن الأداء هو المستوى الذي تتمتع به مخرجات المؤسسة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها"¹.

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم الأداء هو عبارة عن مجموعة الأنشطة والعمليات والإجراءات والاداءات التي يتم من خلالها الاعتماد على أدوات ذات فعالية وكفاءة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة وفي الوقت المحدد وبأقل تكلفة.

المطلب الثاني: أنواع الأداء ومجالاته:

سنتطرق في هذا المطلب الى أنواع الأداء حسب معايير متعددة يتم اختيارها كما نحاول التعرف على أهم مجالاته

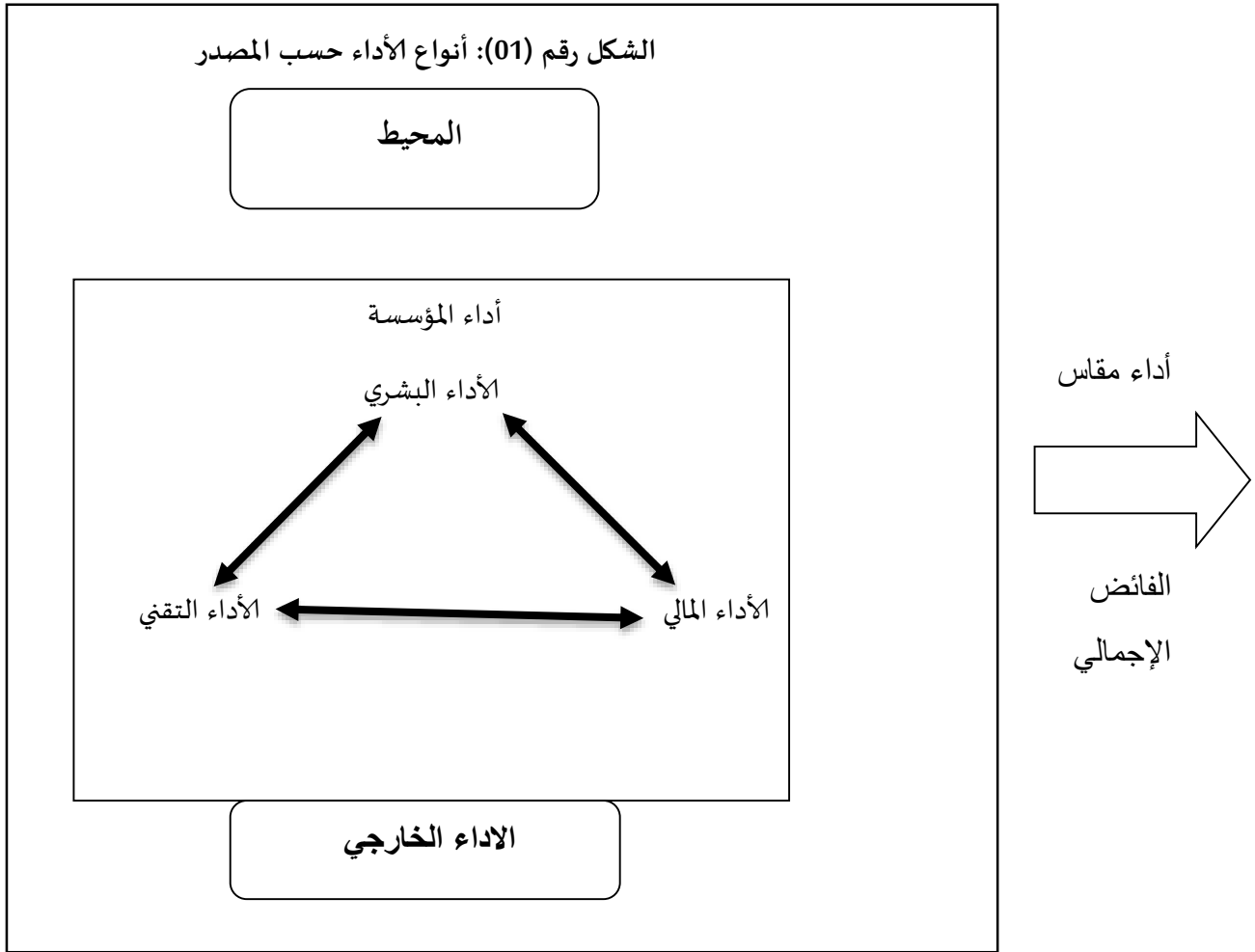
1-أنواع الأداء:

إن تحديد أنواع الأداء يفرض إختيار معايير التصنيف، والتي يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار المصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

1-1- حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة الى نوعين:² الأداء الداخلي والأداء الخارجي الموروث من المحيط والشكل التالي يوضح أنواع الأداء حسب المصدر:

¹إدريس وائل محمد صبيح ولغالي طاهر محسن منصور، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، ط1، داروائل للنشر، 2009، ص89.
²شطيبي رقية، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه دراسة ميدانية، مؤسسة ملينة نوميديا قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2011، ص، ص16، 18.



المصدر: شيطي رقيمة، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص16.

1-1-1-1 الأداء الخارجي:

وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، وتتبادل المؤسسة التأثير وتستمر وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات والأبعاد التي تحيط بها وتمثل مكونات لهذا المحيط الخارجي كمتغيرات العامل الاقتصادي التي لا تؤثر فقط على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بل يمتد أثرها الى طريقة حياة الأفراد ومستواها وفي جميع النواحي بعض هذه المتغيرات إيجابية كالزيادة في الإنتاج وفتح أسواق جديدة وأخرى سلبية مثل تراجع الإنتاج، زيادة البطالة.

2-1-1-الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد وهو أداء مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل حدود المؤسسة وهو ينتج من التوليفة التالية:

✓ الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة.

✓ الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، وذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول الثابتة.

✓ الأداء المالي: يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض أرباح وتعظيم قيمة المؤسسة.

2-1-2-حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي نوجزهم فيما يلي:

2-1-1-الأداء الكلي:

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها وفي إطار هذا الأداء يمكن الحديث عن مدى وعن كفاءات بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة كالاستمرارية، الربح، الشمولية، النمو، التطور، الخ.

2-2-1-الأداء الجزئي:

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وهو بدوره ينقسم إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث حسب المعيار الوظيفي يمكن إيجاد أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء

وظيفة التموين وهكذا.... والأداء الكلي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية "الأداءات الجزئية، وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة¹.

1-3-3-1- حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط أساسا بعنصر التنظيم وتقسيم الوظائف "هيكلتها" داخل المؤسسة وبناءا على الوظائف المعروفة يتم تقسيم الأداء الى عدة أنواع منها:²

1-3-3-1- أداء الوظيفة المالية:

يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي مقبول، وبناء هيكل مالي فعال.

1-3-3-2- أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تتحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

1-3-3-3- أداء وظيفة الأفراد:

يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام، فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبط لا شك ارتباطا وثيقا بأداء العامل البشري فيها، هذا الأداء الذي يجب أن يبني على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية وتسييرهم تسيير أفعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري، لا تكون الى إذا الشخص المناسب في المكان وفي الوقت المناسب لإنجاز عملة.

1-3-3-4- أداء وظيفة التموين:

يتمثل في القدرة على الاستقلال عن الموردين، والحصول على الموارد المناسبة وفي الأوقات المناسبة بأسعار مناسبة.

¹ زروق محمد وعرابة الحاج، "أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، جامعة ورقلة، 2014، ص 125.

² مرجع نفسه، ص 126.

1-3-5- أداء وظيفة البحث والتطور:

يمكن دراسة هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية: توفر جو ملائم للبحث والابتكار والتجديد، التنوع في المنتوجات، درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

1-3-6- أداء وظيفة التسويق:

يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة، بوظيفة التسويق ومنها حصة السوق، إرضاء العملاء من خلال معرفة عدد ونوع شكاوى العملاء، مقدار المردودات من المبيعات وكذلك سمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد ويمكن معرفتها من مرد ودية كل منتج.

1-3-7- أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يتحدد أبعاد مفهوم الأداء ، فالأداء ضمن هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عند حصولهم على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة أما الموظفين فالأداء بالنسبة لهم هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة لأجال التسديد والاستمرار في التعامل معها، في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد طويلة ومنتوجات في الأجال المناسبة وبالجودة العالية.

1-4-4- حسب معيار الطبيعة:

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، سياسية... الخ يمكن تصنيف الأداء إلى:¹

¹قدور نبيلة، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2019، ص14.

1-4-1-الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها "الإنتاج"، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، المواد الأولية، التكنولوجيا).

1-4-2-الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها الفرد أو الأفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع المشروط بالاقتصاد" وفي بعض الأحيان لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

1-4-3-الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون أهداف التكنولوجيا التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

1-4-4-الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن يتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

2-مجالات الأداء:

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدف معين، وقد تعددت وجهات نظر الباحثين ويمكن إدراج مجالات الأداء في 3 ميادين على النحو التالي:

2-1- مجال الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه الأخيرة ويساهم في تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، ومن هنا يمكننا القول أن الأداء المالي يعتبر المجال الرئيسي في قياس الأداء.

2-2- مجال الأداء العملياتي (التشغيلي):

يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي، والعملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية، مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية، ونوعية المنتج فضلا عن عملية التسويق، وغيرها من المقاييس التي تربط بمستوى أداء العمليات.

2-3- مجال الفاعلية التنظيمية:

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذا فالفاعلية معيار يقدس مدى تحقيق الأهداف، والانسجام مع البيئة الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة من حيث استغلال مواردها المتاحة وقدرة المؤسسة على البقاء والتكيف والنمو¹.

وينص MKALIKA على وجود أربعة عوامل رئيسية، من أجل تحقيق الفاعلية التنظيمية وهي: احترام الهيكلية الرسمية، العلاقات بين المصالح، الانتقال الجيد للمعلومات ومرونة الهيكلية².

2-4- مجال أصحاب المصالح:

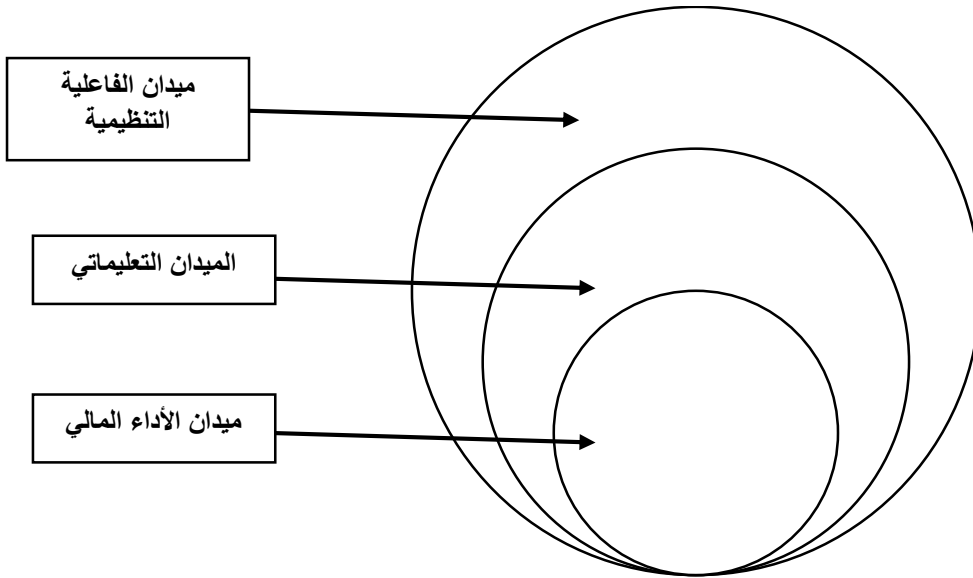
ظهرت نظرية أصحاب المصالح على يد العالم "FREEMAN" ويعرف أصحاب المصالح على أنهم الأفراد والجماعات التي يمكنها أن تؤثر وتتأثر بما تقوم به المؤسسة من أعمال ونشاطات، وما تتبناه من برامج وسياسات ويحاول مجال أصحاب

¹طالب فرحان علا والمشهداني شيحان إيمان، "الحكومة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص، ص66، 76.

²لبلال حسناوي وعبد الرزاق فوزي، "أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من إطار المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جامعة سطيف، 2019، ص331.

المصالح إعطاء صورة دقيقة عن موقع المؤسسة ضمن بيئتها الاجتماعية العامة وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسة محاطة بيئة خارجية معقدة تتواجد بها مجموعات عديدة من أصحاب المصالح، يقيمون أداء المؤسسة من زاوية مدى تحقيق مصالحهم والشكل التالي يوضح مجالات الأداء:

الشكل رقم 02: ميادين الأداء "مجالات"



المصدر: علاء فرحان علاء والمشهداني شيحاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء:

إن الأداء بمختلف أنواعه يعد دالة تابعة لمجموعة من المتغيرات، والعوامل التي تؤثر فيها إيجابيا وسلبيا، فقد سعت العديد من الدراسات إلى تحديد هذه العوامل، وتصنيفها على النحو الذي يسمح بالعمل على تعظيم أثارها الإيجابية وتقليل الآثار السلبية ومن أهم هذه العوامل ونجد العوامل داخلية خاضعة لتحكم المؤسسة، وعوامل خارجية غير خاضعة لتحكم المؤسسة سنوجزها فيما يلي:

1-العوامل الداخلية:

وهي بصفة عامة تشغيل مختلف المتغيرات أو القوى المؤهلة للتأثير على الأداء سلبا أو إيجابا أو التي يمكن للمسير أن يحدث فيها تغيرات تسمح بتخفيف أو إلغاء أثارها السلبية، وتعظيم أثارها الإيجابية وتمثل هذه العوامل في:

1-1-العوامل التقنية:

وتتمثل في مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة.
- نسبة الاعتقاد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات.
- نوعية المنتج شكله ومدى مناسبة التغليف به.
- مستويات الأسعار.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

2-1-العوامل البشرية:

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم:

- التركيبة البشرية، من حيث السن والجنس.
- مستوى تأهيل الأفراد.
- التوافق بين مؤهلات العمال، والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- نظام المكافآت والأجور.
- نوعية المعلومات، والعلاقات السائدة داخل المؤسسة¹.
- نوعية المعلومات، والعلاقة السائدة داخل المؤسسة.

3-1-العوامل التنظيمية:

وتتمثل توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات، وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم، وإمكانياتهم الخاصة إلى درجة التنظيم وإحداث المتغيرات اللازمة، وفق للمستجدات الجديدة في نظم وأساليب العمل

¹مزهوده عبد المللك، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص، ص93، 94.

والتوظيف ومنظومة الحوافز والتنمية والتدريب من شأنه أن يؤثر على الأداء، لذا يجب أن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تحمله قابلاً للتغيير وفق المستجدات الراهنة¹.

2-العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية مجموع المتغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى عن رقابة المؤسسة والتي تخرج عن نطاق سيطرتها، وينبغي الإشارة إلى أن آثار هذه العوامل قد تكون فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء المؤسسة كما قد تكون ذات آثار سلبية على المؤسسة، وبالتالي تؤثر على أدائها وتنقسم هذه العوامل إلى:²

1-2-العوامل الاقتصادية:

تعتبر هذه الأخيرة من أكثر العوامل تأثير على المؤسسات ويعود ذلك لطبيعة عمل ونشاط المؤسسات من جهة ولكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمنتجاتها من جهة أخرى، وتنقسم هذه العوامل إلى:

- عوامل اقتصادية عامة كالسياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة... الخ حيث تأثيرها غير مباشر وتكون طويلة نسبياً.
- وأخرى قطاعية كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق... الخ حيث تتميز بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة في الأجل القصير نسبياً.

2-2-العوامل الاجتماعية والثقافية:

يتأثر الأداء داخل المؤسسة بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية، وذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة سواء كانوا عمال مسيرين، مدراء... والمجتمع ومن بين هذه العوامل نجد:

- العادات والتقاليد الموروثة.
- نماذج الحياة.

¹ريفة أحمد صغير، "تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMD"، ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، 2014، ص 20.

²ريفة أحمد الصغير، مرجع سبق ذكره، ص، ص 18، 19.

■ التيارات الفكرية للمجتمع التي تنشط فيه المؤسسة.

2-3-العوامل السياسية والقانونية:

تعتبر العوامل السياسية والقانونية من العناصر الهامة ذات التأثير الكبير على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، ومن أهم هذه العوامل نجد طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به المؤسسة ومدى الاستقرار السياسي:

■ مرونة القوانين والتشريعات...الخ.

■ كما يتأثر الأداء بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.

2-4-العوامل التكنولوجية:

وتتمثل هذه العوامل على ما يلي:

■ المعارف العلمية والبحث العلمي.

■ براءات الاختراع.

■ الإبداع والابتكار.

حيث تؤثر هذه العوامل إيجابيا أو سلبيا على حجم التكاليف وجودة المنتوجات وبالتالي على مستوى أداة المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء

إن تقسيم الأداء عملية مهمة حيث تشمل أداء الفرد، المؤسسة، الاقتصاد ككل وترتكز فكرة التقييم على مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المحقق.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

سنتعرف في هذا المطلب على مجموعة من المفاهيم لتقييم الأداء وأهميته في المؤسسة.

1-تعريف تقييم الأداء:

ورد في قاموس (المختار من صحاح اللغة) تعريف التقييم (قيم الشيء) أي أعطاه القيمة التي يستحقها و(قوم الشيء)، أي جعله مستقيماً¹.

وردت العديد من التعريفات لتقييم الأداء أوجزنا منها الآتي:

يقصد بتقييم الأداء أنه: "دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكثف إنجازها للأنشطة على المستوى الكلي، أو الحكم على الفرد، أو المؤسسة أو أي جزء من أجزاءها"².

هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها أرباب العمل لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل، وفقاً لما ينبغي له أن يؤدي، ويترتب على هذا التقييم وصف الفرد بمستوى كفاية، أو جدارة أو استحقاق معين "ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول، ضعيف، ضعيف جداً"³.

وهو أيضاً العملية التي بموجبها قياس أداء الفرد العاملين طبقاً لمهام وواجبات الوظيفة في ضوء الإنجاز الفعلي للفرد وسلوكه، وأدائه ومدى استعدادده لتحسين وتطوير الإنجاز الذي يقدمه، بما يساعد على معرفة جوانب المنفق والقوة في طريقة أدائه ومستوى انجاز الذي يقدمه لغرض معالجة جوانب الضعف، وتدعيم وتعزيز جوانب القوة⁴.

¹ عواد عبد الله حسن، "إدارة وتقييم الأداء"، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص9.

² أبو قحف عبد السلام، "أساسيات التنظيم والإدارة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص438.

³ حنفي عبد الغفار، وقزاز حسن، "السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد"، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1996، ص598.

⁴ صالح عودة سعيد، "إدارة الأفراد"، الجامعة المفتوحة، ط1، القاهرة، 1994، ص369.

وعلى ضوء ما تم تقديمه من التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي:

هو نظام يهدف من خلاله إلى تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم وذلك لغياب تتعلق بالمنظمة والفرد على حد سواء، فالتقييم ليس هدفا في حد ذاته، وإنما غدا وسيلة تهدف في نهاية المطاف على تحفيز الأفراد، وساعدهم على تعديل سلوكهم بصورة إيجابية ودفعهم إلى تطوير أدائهم، ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية في المنظمة.

ومن أهم خصائص تقييم الأداء نذكر ما يلي:

- أن تقييم الأداء عملية إدارية مستمرة.
- أن تقييم الأداء هو تحليل للنشاط الذي يقوم به الفرد العامل.
- قدرة الفرد العامل وصلاحيته للقيام بعمله الحالي.
- الصفات الشخصية وأسلوب التعامل مع العمل.
- مدى قدرة الفرد العامل على تحمل المسؤولية في المستقبل.
- إمكانية تحمل العامل وتقلده لمناصب عليا في المستقبل.
- ضرورة أن تشمل عملية التقييم معايير كمية ونوعية.

2- أهمية تقييم الأداء:

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ثلاث فوائد، على مستوى العاملين، والرؤساء والمنظمة ككل وهي كالتالي:¹

2-1- بالنسبة للعاملين:

يعتبر تقييم الأداء أحد العوامل المهمة التي تؤخذ كأساس من أسس اتخاذ القرارات التي ترتبط بالمسار الوظيفي للمنظمة، وربط هذه القرارات بمستويات الأداء، والسلوكيات لدفع الموظف إلى العمل بمستويات أداء مرتفعة وسلوكيات إيجابية.

¹عشماوي محمد عبد الوهاب حسن، "دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية"، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص، ص73-74.

كما أن عملية تقييم الأداء من ناحية أخرى تعطي المرء وبين فكرة واضحة عن طريقة أداءهم للعمل مع بيان وشرح أوجه الضعف فيه، ومناقشة الطرق الملائمة لتحسينه، ويحقق تقييم الأداء للعاملين عدة أهداف من بينها:

1-1-2- تنمية الشعور بالمسؤولية:

فعندما يدرك الموظف أن أداءه الوظيفي موضع تقييم من قبل رؤسائه المباشرين أو أن نتائج هذا التقييم سيترتب عليها اتخاذ قرارات مهمة تمس مستقبله الوظيفي، فإنه يشعر بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه العمل، وي بذل كل جهوده أو طاقته التي يمتلكها لتأدية عمله على أحسن وجه لكسب رضا رؤسائه، وبالتالي تنمو لدى العامل شعوره بالمسؤولية خاصة إذا شعر بأن التقييم حقيقي ويعبر عن الواقع وأن المجد سوف يكافأ ويرقى والمسيء سيعاقبه.

1-2-2- رفع الروح المعنوية:

شعور العاملين بوجود معايير وأساليب موضوعية وعادلة لقياس وتقدير الكفاءة برفع من روحهم المعنوية ويحفزهم لأداء الأعمال بكفاءة فاعلية.

1-3-2- تحسين وتطوير الأداء:

يساهم نظام تقييم الأداء في تحديد نواحي العصور لدى العاملين وأسبابها، وكيفية معالجته في الوقت المناسب، وتقديم التغذية العكسية المناسبة لها، إما بتدريبه أو نقله إلى وظيفة أخرى تتناسب مع رغباته وقدراته، وغير ذلك من القرارات التي قد تتخذها الإدارة لتساعده على تطوير وتحسين أداءه.

2-2- أهمية تقييم الأداء بالنسبة للرؤساء:

أما بالنسبة لأهمية تقييم الأداء بالنسبة للرؤساء فإنه يحقق لهم عدة أهداف منها:

1-2-2- استمرارية الرقابة والإشراف:

يعتبر نظام تقييم أداء العاملين وسيلة مهمة تجعل القائمين على هذا التقييم على اتصال دائم، ومستمر بالمرؤوسين حتى يمكنهم وضع تقدير موضوعي للوصول إلى النتائج المرجوة، وذلك من خلال وجود سجل خاص لكل عامل يسجل فيه القائمون على عملية التقييم ملاحظاتهم على الأداء بشكل مستمر وموضوعي، ومن خلال عمليات قياس، وتقييم الأداء تتخذ القرارات المناسبة.

2-2-2-2-تنمية العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين:

شعور الموظفون أن الهدف الأساسي للإدارة من وراء التقييم هو معالجة نقاط الضعف فإنه دائما يسود شعور من الود والتفاهم والعلاقات الحسنة بين الموظفين ورؤسائهم، لأن جهودهم في العمل تكون موضع تقدير واهتمام من قبل المنظمة.

2-2-3-تنمية قدرة التحليل لدى الرؤساء:

إن التقييم يزود مسؤولي إدارة الموارد البشرية بمعلومات واقعية عن أداء، وأوضاع العاملين بالمنظمة، مما يعتبر نقطة إنطلاق لإجراء دراسات ميدانية تطبيقية وتحليلية تتناول أوضاع العاملين ومشكلاتهم وإنتاجياتهم ومستقبل المنظمة نفسها، وكيفية تقديم الحلول المناسبة لعلاج أوجه القصور أو للتطور والتحديث.

2-3-2-أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمنظمة:

2-3-1-الكشف على مدى تحقيق أهداف المؤسسة:

إن نظام تقييم أداء العاملين يعتبر ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتحديد مدى مساهمة العاملين في تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، وعليه فإن من الطبيعي ألا تكون الأهداف العامة للمنظمة بمعزل عن أهداف العاملين بها، فكلما كان نمط هذه الأهداف منسقا فإن قياس الكفاءة يعبر عن مستوى تطابق الأهداف والنتائج، والذي يتم فيه الاتفاق بالمشاركة الفعلية بين الرؤساء والمرؤوسين على نتائج الأعمال المتوقع أن يحققها كل مرؤوس في نهاية الفترة وتقارن بالنتائج المتفق عليها، وبناء عليها يتم تقدير كفاءة المرؤوس.

2-3-2-النهوض بمستوى الخدمة العامة في المنظمة:

نظام قياس الأداء الذي تسجله تقارير قياس الكفاءة يعتبر وسيلة للارتقاء بمستوى الخدمة العامة والكشف عن العاملين الذين يحتاجون إلى قدر أكبر من الإشراف والتوجيه والتدريب، أما الذين لهم قدرات خاصة فيستند إليهم ما يصلحون له من وظائف.

2-3-3-الرقابة على تصرفات الرؤساء:

إن تقييم الأداء يعطي الإدارة العليا مؤشرا عن مدى الكفاءة والقدرات الإشرافية والتوجيهية للرؤساء بالمنظمة، وذلك من خلال نتائج تقارير الكفاءة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومراجعتها.

2-3-4-تحديد الاحتياجات التدريبية:

- توضع خطة للاحتياجات التدريبية لكل منظمة وفقا لنتائج تحليل تقييم الأداء.
- ضمان الموضوعية في إدارة الموارد البشرية:
- يوفر تقييم الأداء البيانات التي يمكن على أساسها اتخاذ قرارات الموضوعية فيما يرتبط بشؤون الموظفين مثل: تثبيت الموظفين الجدد والتكليف والنقل والترفيه، وإنهاء خدمة الموظف، وبذلك فهو يساهم في تحقيق مبادئ الجدارة بناء على معايير محددة موضوعية.

2-3-5-اكتشاف بعض العيوب التنظيمية:

إن تقييم أداء العاملين يساهم في الكشف عن بعض العيوب التنظيمية التي تحول دون الاستفادة من إمكانيات وطاقات العاملين داخل المنظمة، وهذه العيوب ما يتعلق بعدم تحديد الاختصاصات، وعدم توزيع المسؤوليات والأعباء توزيعا مناسباً حسب إمكانيات الأفراد والتداخل والازدواج، وعدم الرضا الوظيفي.

2-3-6-أثر التقييم على وحدة المنظمة:

إن نظام تقييم أداء العاملين من أهم الوسائل التي تساهم في الكشف عن المشاكل والصراعات بين المستويات الإدارية داخل المنظمة والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى الأداء، حيث أن المنظمة تتكون من عدة إدارات وأقسام وفروع، والتي تعمل معا لتحقيق أهدافها، وكلما ازدادت قدرة المنظمة على تحقيق التنسيق والتعاون بين هذه الأجزاء والعناصر المختلفة ازدادت قدرتها على مواجهة الصعاب والعكس صحيح.

3- أهداف تقييم الأداء:

تستخدم النتائج والبيانات التي تحقق من عملية قياس الأداء في تحقيق عدة أهداف منها:¹

- أهداف إدارية.
- أهداف التوجيه والإرشاد.
- أهداف البحث العلمي.

3-1-الأهداف الإدارية:

- قرارات الترقية والنقل.
- قرارات تجديد العقود.
- صرف المكافآت التشجيعية.
- قرارات إلحاق الموظفين ببرامج تدريبية وتطويرية.

3-2-أهداف التوجيه والإرشاد:

- إبراز جوانب القوة والضعف في أداء الموظفين.
- إرشاد الموظفين إلى البرامج التدريبية أو إعادة التأهيل.
- استخدام البيانات المجمعة عن الأداء في قيام المنظمة بإعادة النظر في برامج التحفيز القائمة، وأساليب تحسين الرضا، والدافعية للعمل.
- استخدام البيانات للأغراض التخطيط، والإعداد المهني.

3-3-أهداف البحث العلمي:

- التحقق من صحة وسلامة عمليات الاستقطاب والاختيار.
- تقويم البرامج التدريبية.

¹عواد عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص24، 25.

■ تقويم إجراءات وأنظمة الحوافز والرضا الوظيفي مثل الرواتب والأجور والخدمات، والتقدم الوظيفي.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

إن وضع الخطة الإستراتيجية يتطلب نظاما فعالا للرقابة، يتم من خلاله تحديد الأهداف ومقارنة الأداء الفعلي بما هو مطلوب، وتحديد الانحراف إن وجد، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعديل، وفيما يلي مراحل عملية تقييم الأداء:¹

1-تحديد النشاط المراد تقييمه:

في هذه المرحلة يتم تحديد النشاط المراد تقييمه والعمليات والنتائج المراد تحقيقها والتركيز على العناصر الأكثر أهمية في كل نشاط يتم تقييمه، حيث أن تحقيق أهداف المؤسسة سواء الإستراتيجية أو المرحلية يتطلب العديد من الأنشطة والأعمال ولا بد من التركيز على أكثر العناصر دلالة على كل عملية (أبو قمر، 2009).

وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة، حيث أنها بداية عملية تقييم الأداء بشكل فعلي، فتبدأ الإدارة في تحديد الأنشطة والعمليات والنتائج المتحققة في التنفيذ الفعلي لخطة المؤسسة، وهنا يتم التركيز على العناصر الأكثر أهمية أو دلالة في كل عملية أو نشاط يتم قياسه، ولذلك فإن عملية قياس الأداء في هذه المرحلة يجب أن يشمل الأنشطة أو العمليات المهمة أو الحرجة بغض النظر على الصعوبات التي يحتمل أن تبرر أثناء هذه المرحلة.

2-وضع معايير الأداء:

إن مسألة وضع معايير الأداء قبل البدء في عملية الرقابة، أو عملية تقييم الأداء مسألة ضرورية ومن خلالها يمكن مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المراد تحقيقه وتحديد الفجوة بين الأدائيين والعمل على العودة إلى الهدف المراد تحقيقه وتختلف معايير تقييم الأداء، وتعتبر المعايير الموضوعية هي الأهداف الفعلية المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة. إن عملية وضع المعايير ليست عملية سهلة، حيث تحتاج إلى إدراك حقيقي لبيئة العمل الفعلية، ونوعية الأهداف أو النتائج المراد تحقيقها، وقدرات العاملين وغيرها من الاعتبارات.

¹ أبو ماضي كامل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 64-68.

وتتطلب عملية وضع المعايير التعامل مع القضايا التالية:

- تحديد خصائص الأداء الجيد فعالة ما يتصف العمل الجيد بعدة خصائص أو صفات يجب تحديدها للحكم على مستوى الأداء الفعلي.
- تحديد معيار أو مقياس لكل خاصية وهذا يأتي بعدد تحديد الخصائص، حيث يتم تحديد المستويات المطلوبة للأداء الجيد.
- ربط النتائج بمسؤولية كل فرد أو جماعة وذلك من أجل تحديد الجهة المسؤولة عن الخلل إن حدث وسهولة المعالجة، وكذلك تأتي في إطار تحديد المسؤولية فردية كانت أو جماعية، وعدم محاسبة الشخص على أخطاء غيره.
- مراجعة النقاط الإستراتيجية، حيث يتم التركيز من خلال المعايير على النواحي الإستراتيجية، والتي يؤدي الانحراف فيها إلى خطورة كبيرة تهدد كيان المؤسسة بأكملها بل ومستقبلها.
- مراجعة طرق العمل، حيث يتم تخفيض التكلفة وتحقيق نتائج إيجابية ويرر ذلك في إطار الخدمات.
- وضع المعايير ليس فقط للمخرجات النهائية بل للعمليات الوسيطة.

3- قياس الأداء:

تتم عملية قياس الأداء بعد تحديد المعايير المراد الاحتكام إليها في عملية تقييم الأداء، وتشمل هذه العملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو الأفراد، كما تشمل قياس الأداء للجانب الكمي والنوعي، من خلال هذه العملية يتبين لنا مدى الانحراف في العملية يتبين لنا مدى الانحراف في العملية أو في المواصفات، وتتضمن هذه المرحلة جانبين رئيسيين هما:

- الوظائف الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن وقياس النتائج الفعلية للأداء بغرض تحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية إن وجدت هذه الانحرافات.
- إيصال المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها إلى مراكز المسؤولية حتى يتم تحليل هذه البيانات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب قبل فوات الأوان مع العلم عنصر هام في هذه المسألة وكما تم التأخير في هذه العملية تكون التكلفة أكبر والخسارة عظيمة.

ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على النتائج الرقمية بشكل كبير، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة سابقة لمرحلة إصدار الأحكام.

4-مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية (تقييم الأداء الحالي):

في هذه المرحلة يتم مقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المواد تحقيقه، والتأكد من أنه تم الإنجاز حسب الهدف أم لا، وإن وجد إنحراف أو اختلاف في الإطار المسموح به والعمل على معالجة هذا الانحراف.

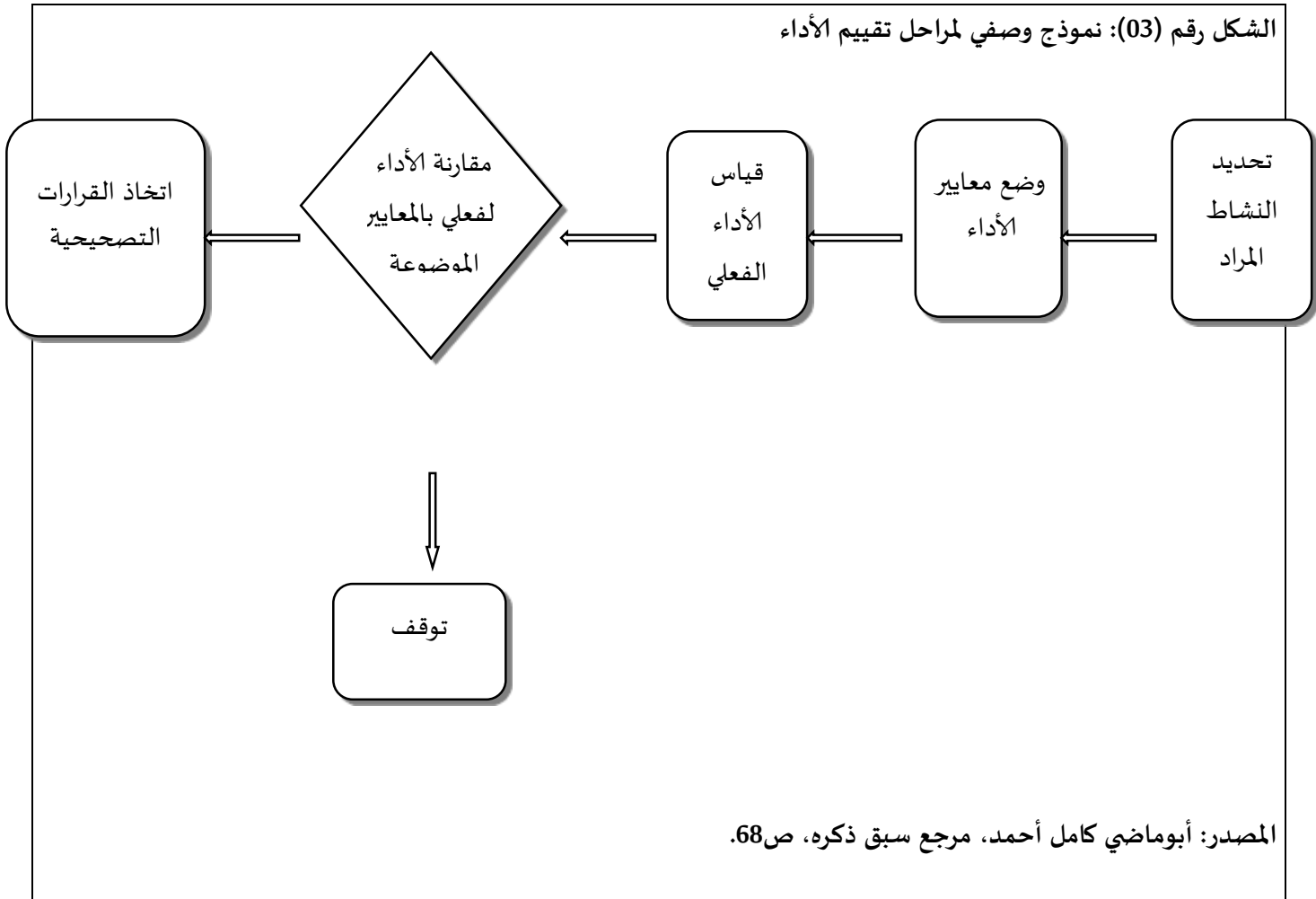
5-اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل ذات الأهمية الكبيرة حين لا معنى لأي عملية تقييم إن لم تتم عملية التصحيح، وفي حال وجود تطابق بين الأهداف الموضوعية، والأداء الذي تم فإن المسألة لا تحتاج إلى تصحيح بل تحتاج إلى تحسين في مراحل قادمة، أما إذا وجد إنحراف فإن المسألة تحتاج إلى تصحيح، وفي هذه المرحلة لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد أسباب الانحراف، حيث يتم معرفة سبب الانحراف داخليا كان أم خارجيا وهل كان بسبب القصور في التنفيذ أم كان بسبب التغيرات في البيئة المحيطة ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة عن ذلك بشكل مباشر.
- اختيار أنسب للطرق للعلاج، فقد تكتشف الإدارة وجود أكثر من بديل يمكن تطبيقه لمعالجة الانحراف، كما لابد من أن يتوفر في البديل إمكانية القبول لدى الموظفين، وتوفر الموارد البشرية والمادية والفنية لتطبيقه، وأن يكون بتكلفة مناسبة تؤدي الغرض منها، ويساهم تطبيقه في الحل.
- التأكد من تطبيق إجراءات المعالجة بأنها تقود إلى العلاج لا إلى مشاكل أخرى.

من خلال ما سبق يمكن وضع مراحل عملية تقييم الأداء في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نموذج وصفي لمراحل تقييم الأداء



المصدر: أبوماضي كامل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المطلب الثالث: عوائق تقييم الأداء:

من الطبيعي جدا أن تواجه عملية تقييم الأداء عوائق، قد تكون من داخل المؤسسة وقد تكون من خارجها، ومعظم العوائق تكون من داخل المؤسسة، سواء من العاملين داخلها أو من أنظمتها واليات عملها، وفيما يلي بعض هذه العوائق والمشاكل التي تواجه عملية تقييم الأداء¹:

- عدم تفهم العاملين لعملية تقييم الأداء، واعتبارها طريقة لتمديد أخطائهم وتشكيل خطر على مستقبلهم الوظيفي.
- عدم كفاية المعلومات والبيانات الموجودة لوصف الحالة.
- حدوث تغيرات جوهرية لا تدع لتقييم الأداء مجالاً للعمل على النحو المطلوب.

¹ أبوماضي كامل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 68، 69.

- عدم إمام المكلفين بنظام التقييم بأساليب التقييم وإدارته.
- عدم تفاعل الإدارة العليا مع نتائج التقييم.
- ضعف الاستنتاجات والتوصيات التي يقدمها المسؤولون عن عملية التقييم.
- عدم فعالية شبكة الاتصالات في نقل المعلومات، من نظام التقييم بالتوصيات، والدقة المطلوبة إلى المركز.
- تلك الجهات التنفيذية وعدم تفاعلها بإيجابية في التعاون مع متطلبات نظام التقييم.
- وعلى أي حال فإن إدارة المؤسسة يجب أن تكون بدورها في معالجة هذه العوائق التي تشكل عقبة في طريق تقييم الأداء والاستفادة من نتائجه.

المبحث الثالث: الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه:

يمثل الأداء المالي جانبا أساسيا، وفعالا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية في قراراتها، وخططها فالأداء المالي يشير إلى المفهوم الضيق لأداء الوظيفة المالية في المؤسسة، ويرتكز على قياس مدى إنجاز الأهداف المالية المسطرة.

المطلب الأول: نظرة تاريخية للأداء المالي ومفهومه

يمثل الجانب المالي محور أساسي في المؤسسة لأنه يعبر عن قدراتها في تحقيق أهدافها، ومواجهة مشاكلها وبالتالي سنتحدث في هذا المطلب عن نظرة تاريخية للأداء المالي ومفهومه.

1-نظرة تاريخية لأداء المالي:

يمثل الجانب المالي تاريخيا محور اهتمام منظمات الأعمال، حيث الاهتمام بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطباعا إيجابيا على نمو الأعمال وتوسعها من جانب ونجاح الإدارة العليا من جانب آخر، لقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام للقياس وترجمة بالغة الأعمال وعرضت مؤشرات، وتقارير للإفصاح المستخدمة لهذه الجوانب بشكل واضح، لقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجها مغايرا حيث الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبيان أداء المنظمات الأعمال ومقارنة بعضها مع البعض الأخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إرادتها¹.

وفي بداية القرن العشرين تم تنضيج مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، ويتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات وخاصة الكبيرة منها، فمؤشر مثل العائد على الاستثمار أو العائد على حقوق الملكية، ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات التشغيلية والنقدية جاءت لتلبي متطلبات الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال أو بقائها أو الانسحاب منها لقد انتقلت اهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري والتكفي، حيث يعد هذا الأمر انطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن الحكم من خلالها على الأداء بصورة أدق.

¹ إدريس وائل محمد صبيحي والغالبي طاهر محسن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 172.

لقد جاءت نظم التكاليف ومخرجات المحاسبة الإدارية لتخدم أغراض عديدة أهمها:

- المساهمة في تطوير قدرة المنظمة على وضع خطط بعيدة المدى، واستراتيجيات فعالة.
- مساعدة الإدارة بشأن تخصيص الموارد على الأسواق والمنتجات التي تخدمها المنظمة.
- تخطيط ورقابة التكاليف المرتبطة بأوجه النشاط المختلفة.
- تلبية متطلبات إعداد التقارير المالية بمؤشرات متنوعة تلبية حاجات، ورغبات مختلف الجهات الخارجية بالمنظمة.

إن تزويد الإدارة بمؤشرات مالية تخص الكلف والعوائد ساهمت بشكل كبير في تعزيز جوانب تطوير الاستثمار، وكذلك اتخاذ قرارات التعامل مع الموردين أو التفاوض مع العملاء المهمين حيث مثلت مختلف هذه الجوانب تراكم خبرة ومجال تعلم مهم على مختلف المستويات وخاصة الإدارة العليا.

لقد حاولت المنظمات أن تطور مؤشراتها الحالية التي تخدم مصالح المساهمين أو بعض من جهات أصحاب العلاقة ذوي الارتباط المباشر بعمل المنظمة، وفي فترات لاحقة جاءت هذه المؤشرات تغطي مساحات واسعة يرتبط بعضها بالقدرة التشغيلية للمنظمة.

ويلاحظ تطور أنظمة المعلومات المالية من الأطر التقليدية المركزة على حسابات دقيقة للكلف، والنتائج إلى نظم مصممة أساساً بطريقة تكاملية تأخذ بنظر الاعتبار انعكاس مختلف الجوانب العمل التشغيلي، والعمليات على معطيات مالية أكثر شمولية من ناحية المؤشرات والقياس.

وفي فترات لاحقة أشارت العديد من الدراسات وواقع الحياة الفعلية لمنظمات الأعمال إلى قصور وضعف المؤشرات المالية لوحدها في الحكم على صحة ودقة عمل المنظمة وتطورها، لذلك عرض نظم أكثر تطوراً في إطار بيانات استثمارية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس أوجه العمل المختلفة على المؤشرات المالية كنتائج نهائية لأداء المنظمات الأعمال¹.

2- مفهوم الأداء المالي:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم الأداء المالي وذلك من خلال طرح العديد من التعاريف في ما يلي:

¹ إدريس وائل محمد صبيحي والغالي طاهر محسن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 173.

يعرف الأداء المالي بأنه: المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية، مثلا حيث يمثل الركيزة الأساسية كما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة¹.

يعرفه محمد محمود الخطيب " أن الأداء المالي هو المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية بفرص استثمارية مختلفة².

كما يعرف أيضا بأنه: "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف الموضوعية من طرف الإدارة"³.

وقد عرفه مجموعة من الباحثين حيث⁴:

عرفه (Gladestou) على أنه "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة.

وعرفه كل من (Miller,Dess) على أنه: "تمثل في الطريقة التي تنجزها الأعمال أو المؤسسات أعمالها المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسكه المؤسسة لتحقيق غاياتها.

من خلال ما سبق يمكن ان نعرف الأداء المالي:

هو ذلك الأسلوب أو الطريقة أو المنهج أو الأداة التي تستخدمها المؤسسة للتعرف على وضعها المالي من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية اللازمة وذلك من أجل الوصول الى أهدافها المرجوة.

¹طالب علاء فرحان و المشهداني شيحان إيمان، مرجع سبق ذكره، ص68.

²الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص45.

³خرج أحمد مزيكه، وآخرون، "أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي المصارف التجارية البيئية خلال الفترة (2001-2018)، مصرف التجارة والتنمية"، مجلة الجامعة الاسمية العلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 34، العدد 2، جامعة تونس، ص672.

⁴جمعة فرحان السعيد، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي وأهدافه:

للأداء المالي مكانة بارزة في المؤسسة الاقتصادية وسنتعرف في هذا المطلب على أهمية وأهداف الأداء كما يلي:

1-أهمية الأداء المالي:

للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة تكمن في:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل مام في أنه يهدف الى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في مؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة¹.

2-أهداف الأداء المالي:

يتمثل الأداء للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية التي يكون تأثيرها إيجابيا في قيمة المؤسسة وتتمثل أهداف الأداء المالي في ما يلي:²

1-2-تعظيم الربح:

يشير الربح الى الحصة أو المقدار الذي يتم دفعه الى مالكي المؤسسة حتى الدخل يعني أيضا من وجهة النظر المحاسبية بأنه الفرق بين إيرادات المؤسسة وتكاليفها كما تظهرها السجلات المحاسبية، وهو الذي تظهره قائمة الدخل أو

¹الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص، ص46، 47.

²النعيمي تايه عدنان والخرشة كاسب ياسين، أساسيات في الإدارة المالية، ط1، دارالمسيرة، الأردن، 2007، ص، ص26، 27.

الربح الصافي، أما من وجهة النظر الاقتصادية فإن الربح يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ومن أهم مزايا هدف تعظيم الربح في المؤسسة بجد:

- أنه هدف يتسم بالبساطة ويمكن استيعابه.
- أنه يقود الى تحقيق الأمتلية في تخصيص الموارد وذلك بتوجيهها نحو الأصول ذات العوائد المجزية.

2-2-تعظيم قيمة المؤسسة:

إن كل ما تقدم كان سببا في البحث عن هدف تتوافر فيه الخصائص التالية:

أن يكون أكثر وضوحا وقبولاً، يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما تأخذ بالاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما تأخذ بالاعتبار أيضا نوعية المنافع المتحققة وكل هذه الخصائص تجسدت في هدف تعظيم قيمة المؤسسة، الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وفي أدناه مزايا هذا الهدف.

- أنه يتعامل مع هدف تعظيم ثروة المالكين (حملة الأسهم) حيث أن خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس في قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وليس في حصة السهم من الربح.
- أن قيمة السهم هي مؤشر عن سمعة المؤسسة وصورته لدى المستثمرين وتعبير عن صواب القرارات المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخص فيما يلي:¹

- الهيكل التنظيمي
- المناخ التنظيمي
- التكنولوجيا
- الحجم

¹بن نذير نصر الدين وشمالل أيوب، مداخلة بعنوان "الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات"، الملتقى الوطني الأول "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع"، جامعة البليدة 2، يوم 25 /04 /2017، ص، ص6، 7.

1-الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداة المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

2-المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

3-التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف، المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا، عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أداؤها وتطويره يهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4-الحجم:

يقصد بالحجم هو تنسيق المؤسسات الى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

اجمالي الموجودات اجمالي الودائع، اجمالي المبيعات، اجمال القيمة المضافة، ويعتبر الحجم مع العوامل المؤثرة على الأداء المؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

خلاصة الفصل:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية مختلف المؤسسات الاقتصادية، حيث ركزت عليه العديد من الدراسات والأبحاث الإدارية منها والمحاسبية، وذلك بسبب النقص النسبي للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها، وأهم ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن عملية تقييم الأداء امتدت وشملت مختلف المؤسسات حتى التي تعاني من مشاكل وكذلك المؤسسات السليمة منها وذلك لمعرفة توجهها المستقبلي، حيث أن معرفة وضعها في بيئتها التنافسية انطلاقا من تقييم أدائها فيمكنها من معرفة التهديدات التي قد تواجهها وإتاحة الفرص لها لرفع من كفاءتها وقدرتها المالية بناء على أحد الأدوات المنتهجة في عملية التقييم التي تنتجها المؤسسة ودورها الفعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

نظرا لأهمية التحليل المالي في واقع المؤسسة الاقتصادية المعاصرة سنتناول في هذا الفصل دراسة أهم المفاهيم التي يقوم عليها التحليل المالي، مع بيان الأساليب المستخدمة في تطبيقه وبالإضافة إلى أهم مصادر المعلومات التي يتحمل عليها المحلل المالي بفرض التعرف الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تعزيز نقاط القوة وتدارك نقاط الضعف، لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي للميزانية المحاسبية

المبحث الثالث: التحليل المالي للميزانية الوظيفية

يتم تحليل الميزانية من خلال التحليل المالي الوظيفي ذلك بتقييم أداء المالي للمؤسسة من خلال مختلف الدورات التي يشتملها التحليل الوظيفي من دورة إستغلال وإستثمار إلى اخره حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية التحليل

المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير للبيانات التي تحتويها القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات ذات فائدة لجهات عديدة ممن تتوقف قراراتهم على البيانات التي تظهرها تلك القوائم من إدارة المنشأة والمساهمين والدائنين... للمساهمة في اتخاذ القرار اللازم.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه:

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم المتعلقة به وتبيان أهدافه.

1- مفهوم التحليل المالي:

تعدد تعريفات التحليل المالي ونذكر أهمها ما يلي:

عرف التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات¹.

عرفه (Bernstein) أنه هو عملية التحكيم التي تهدف الى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية².

ويعرف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمنشأة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف إنحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل³.

¹ حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص39.

² محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي لشركات وأسواق مالية"، ط2، دار المزيج للنشر، الرياض، 2009، ص20.

³ محمد مطر "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص3.

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن اعتبار التحليل المالي أحد المهام الأساسية للوظيفة المالية، وهو عبارة عن عملية تحليل منظمة تبدأ بالقراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة، ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ومختلف المصادر المعلومات الأخرى، ثم تحليلها الفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلية المالية، والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على نقاط القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ومواطن المسعف لوضع علاج اللازم لها وكذا المساعدة على اتخاذ القرارات بمختلف عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل، لضمان تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بالنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

ومن الأهداف التي تسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:²

- تحديد المركز المالي للمنشأة، وتحديد قيمتها السوقية.
- تحديد مركز المنشأة الإئتماني سواء كان قدرة المنشأة على الإقراض أو قدرتها على خدمة دينها.
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
- تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياستها المالية.
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.

¹عبد الحليم كراجه وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)" ط2، دار صفا للنشر، عمان، 2006، ص157.
²محمد الصريفي، "التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية"، ط1، دار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص، ص115، 116.

- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين بالاستثمار الى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد التحقق على أموال المالك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية للتحليل المالي، حيث تبدأ العملية التحليلية بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة لذلك وتتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، حيث تنقسم هذه المصادر الى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسات ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط، يمكن استخلاصها في ما يلي:¹

1-المصادر الداخلية:

تنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المؤسسة نفسها سواء كانت البيانات والمعلومات مكتوبة أو شفوية ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية القوائم المالية والتقارير المالية المعدة من مختصين داخل المؤسسة.

تضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دوريا سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى حيث تنقسم هذه التقارير الى:

1-1-التقارير الأساسية:

وتضم التقارير المالية التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي في عرض الكشوف المالية ما يلي:

¹هادفي خالد، "مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019، ص120.

1-1-1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

قائمة المركز المالي هي كشف بالموارد المتاحة لدى المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الموارد (الالتزامات) وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، كما أنها تعرف بأنها صورة للمركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين.

1-1-2- قائمة الدخل (حساب النتائج):

يعبر الدخل عن الحد الأقصى للقيمة التي تستطيع الوحدة الاقتصادية توزيعها في نهاية فترة زمنية معينة مع المحافظة على الوضع المالي الذي كانت عليه بداية الفترة وتعرف قائمة الدخل بأنها تلخيص المعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة نتيجة بيع منتجاتها أو تأدية الخدمات، وكذلك المقابلات التي تنتج عنها تلخيص الإيرادات والمصروفات بهدف إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات خلال فترة زمنية معينة.

وتمثل قائمة الدخل أحد قوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة) وعليه فإن الهدف الأساسي لقائمة الدخل يكمن في تحديد كيفية الوصول إلى صافي نتيجة النشاط الوحدة الاقتصادية من خلال عرض البيانات التي تتأثر وتؤثر في نتيجة النشاط حيث يتم من خلالها تلخيص مختلف حسابات الختامية (حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر)¹.

1-1-3- قائمة التدفقات النقدية:

تمثل التدفقات المالية أو التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية (إلى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي) التي يوضح من خلالها أثار التغيير في النقدية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية المتمثلة بكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية².

¹ الحبيطي قاسم محسن ويعي زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، ط01، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص27.

² مرجع نفسه، ص183.

2-1-التقارير المالية الوصفية:

تتضمن التقارير المالية الوصفية مجموعة من التقارير ذات طابع مزدوج مالي ووصفي وتتضمن العديد من البيانات المالية والايضاحات المتعلقة بنشاط المؤسسة وسياساتها المحاسبية وتشمل التقارير المالية الوصفية التقارير التالية¹:

1-2-1-ملحق الكشوف المالية:

ويسمى أيضا بقائمة السياسات المتبعة والايضاحات المتممة للقوائم المالية وهي من أهم الإيضاحات عن السياسات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في هذه القوائم كما يلي:

- عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدم في معالجة المعاملات والأحداث المالية العامة.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات إضافية خصوصاً تلك التي لم يتم عرضها صلب القوائم المالية لإعطاء صورة عادلة عن القوائم المالية.

2-2-1-تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي لها مصلحة في البيانات المنشورة ويتضمن هذا التقرير مثل:

- التأثير المادي لإستخدام مبادئ وطرق محاسبية تختلف عن تلك المقبولة قبولاً عاماً.
- تأثير التحول من طريقة محاسبية الى أخرى من الطرق المقبولة قبولاً عاماً وبصفة عامة فإن تقرير مراقب الحسابات هو النتيجة النهائية للقوائم المالية المفصح عنها حول مدى دقة المعلومات الواردة فيها.

¹هادفي خالد، مرجع سبق ذكره، ص، ص122، 123.

1-2-3-تقرير مجلس الإدارة:

ويتضمن معلومات عن المؤسسة وأهدافها وكذلك معلومات عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالإضافة الى معلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة ويحتوي هذا التقرير غالب معلومات مالية وغير مالية تساعد المستخدمين في إتخاذ القرارات.

1-2-4-التقارير المالية الإضافية:

وتعد أيضا بالتقارير الملحقه وتقوم الوحدة الاقتصادية بإعدادها بصورة اختيارية أو عند موافقة الإدارة لمقابلة احتياجات الخاصة.

2-المصادر الخارجية:

يمكن للمؤسسة الحصول على المعلومات من محيطها الخارجي ويمكن تصنيفها الى نوعين¹:

1-2-1-المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي والاجتماعي المحيط بالمؤسسة، حيث تبين الوصفية العامة للاقتصاد الوطني في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط "كالتضخم والكساد أو الإنتعاش كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائج المؤسسة والوقوف على حقيقة أدائها المالي، ويتم الحصول على المعلومات العامة من عدة مصادر أبرزها:

- البيانات والمعلومات التي تنشرها الصحف اليومية والمجالات المتخصصة والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث....
- البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تصدرها الهيئات الاجتماعية والاقتصادية.
- المنظومة القانونية والتي تشمل مختلف التشريعات والنصوص التنظيمية المتعلقة بنشاط المؤسسات الاقتصادية كالضرائب والرسوم الجمركية.....الخ.

¹هادفي خالد، مرجع سبق ذكره، ص124.

2-2-المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المؤسسات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات الأخرى لإجراء الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يمكن الحصول على مثل هذا النوع من المصادر التالية:

- المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب المسرة.
- البيانات والدراسات المالية التي تصدرها البنوك المركزية المتخصصة وتتعلق بمستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة.
- النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الأنترنت.... الخ.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي:

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوافر من معلومات إضافية، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أحر للوضع المالي، ونتائج الأعمال للمؤسسة ما بشكل عام، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك المؤسسة بشكل خاص، ولإنجاز ذلك فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة، أو بواسطة أطراف خارجية ومن هنا يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي الى تحليل مالي داخلي، وتحليل مالي خارجي، تحليل مالي شامل، تحليل مالي جزئي¹.

فإذا نظرنا الى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القوائم بالتحليل أو بعملية التحليل فإنه يمكن أن يقسم الى:

1-التحليل المالي الداخلي:

هو ذلك التحليل الذي يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة او فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي الى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل.
- متابعة تنفيذ الخطط.

¹أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص، ص34، 36.

■ تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على فروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها من مواعيدها.

حيث من المهم الإشارة أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة المؤسسة يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوافر للمحلل المالي الخارجي ومن هذه المزايا نجد:

- ✓ معرفة المحلل الداخلي المسبقة بالسياسات والطرق المحاسبية الإدارية المتبعة من قبل المؤسسة مثل النظام المحاسبي المتبع، وطرق الاستهلاك والتقييم.
- ✓ حرية وسهولة حصول المحلل المالي الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل.
- ✓ القبول الذي يتمتع به من الإدارات والأقسام المختلفة باعتباره موظفاً من داخل المؤسسة وهو ما يسهل عليه إنجاز مهمته.

وبالتالي فإن المزايا لا بد أن تنعكس على دقة نتائج عمليات التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

2- التحليل المالي الخارجي:

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

اما إذا نظرنا الى التحليل من وجهة نظر الشمولية فإنه يمكن تقسيمه الى:

تحليل مالي شامل، تحليل مالي جزئي.

2-1- التحليل المالي الشامل:

في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

2-2- التحليل المالي الجزئي:

فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة او مشكلة مهنية بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

حتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لمنشأة الأعمال لابد من تحديد الجهات التي تستفيد منه وتهتم بإجراءه داخل المنشأة، وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها وتتلخص هذه الجهات كالآتي¹:

1- التحليل المالي الموجه للمساهم:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالقائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته لذلك هو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا الوضع عن المستثمر المتوقع (المرتقب) الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المنشأة أم البحث من فرص استثمارية أخرى.

ولذلك فإن كلا من المستثمر الحالي والمرتقب يهتمون بما في المنشأة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ودرجة النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل، لذلك يجب أن تكون حدود التحليل المالي واهتماماته قادرة على عكس هذه الجوانب.

2- التحليل المالي الموجه للدائنين:

يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتسبوا سندات اقرض المنشأة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنين يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد

¹ حمزة محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص. 53-55.

القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

3- التحليل المالي الموجهة للمورد:

يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملون في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية.

وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

4- التحليل المالي الموجهة للمتعاملين:

من جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة من المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين ومن مصلحة المنشأة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للموارد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

5- التحليل المالي الموجهة لإدارة المنشأة:

تهتم إدارة المنشأة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وإنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الداكنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، وعليه يمكن للإدارة أن تستفاد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من أثارها.

6- التحليل المالي الموجهة للعاملين:

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما المالكون والعاملون.

ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمرارية المنشأة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.

المبحث الثاني: التحليل المالي للميزانية المالية:

تتعدد مصادر المعلومات التي تعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها من قبل المؤسسة حيث تنقسم هذه المصادر الى مصادر داخلية وأخرى خارجية ومن أهم هذه المصادر نجد البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسة التي تمثل الميزانية المحاسبية للمؤسسة أي مركزها المالي الذي يترجم بشكل كامل كل حركات المؤسسة، ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة مفهوم الميزانية المحاسبية ومكوناتها وكيفية الانتقال الى الميزانية المالية وأهم النسب المستخدمة في تحليلها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المحاسبية ومكوناتها:

الميزانية المحاسبية هي أحد الكشوفات المالية للمؤسسة والتي سنتعرف عليها في هذا المطلب كما يلي:

1- مفهوم الميزانية المحاسبية:

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل مهية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو في نهاية كل سنة، فالمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء أن كانت ربحا أو خسارة¹.

وتعرف الميزانية أو قائمة المركز المالي، بأنها تقرير محاسبي يلخص الأصول المملوكة للمؤسسة والالتزامات (الخصوم) التي عليها، حقوق الملاك المستثمرة في المؤسسة أي استثماراتهم الأصلية بالإضافة الى الأرباح المحتجزة، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة حيث تصور أصول المؤسسة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين².

¹ لسلوس مبارك، "التسيير المالي"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص17.

² حماد طارق عبد العالان "دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية"، ط1، الدار الجامعية 2002، ص123.

2-مكونات الميزانية المحاسبية:

تضم الميزانية شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم، حيث تتكون من¹:

2-1-الأصول وترتيبها:

تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول الى سيولة في حالة نشاط العادي للمؤسسة فتظهر الاستثمارات كالأراضي والمباني والآلات في أعلى الميزانية وهي التي لا تتحول الى سيولة إلا بعد مدة طويلة من سنتين أو مدة استعمالها، ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من بضائع ومواد ومنتجات تامة والتي تمكن في المخزون في العادة مدة أقل من سنة وبالتالي هي أقرب الى السيولة من الاستثمارات، ثم نجد بعدها النعم المدينة منها شبه السائلة وهي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لأن تتحول الى سيولة والسائلة الموجودة في البنك أو البريد أو الصندوق.

2-1-1-عناصر الأصول:

الاستثمارات: وتنقسم الاستثمارات الى:

- ❖ القيم المعنوية: حيث تنقسم القيم المعنوية الى قسمين هما:
 - المصاريف الإعدادية أو التمهيدية: وهي مدفوعات صرفتها المؤسسة عند إنشائها وتتكون من على المصاريف التأسيسية وتمتلك في السنوات الأولى من التأسيس في شكل إطفاءات.
 - شهرة المحل أو الاسم التجاري: وهي قيمة العناصر المعنوية من المحل التجاري وتمثل سمعة وشهرة المؤسسة في السوق، هي قيم ثابتة غير قابلة للاهتلاك.

❖ القيم الثابتة المادية: وتنقسم الى:

- الأراضي: تشمل بما تحتها وما فوقها ولا تهتك.

¹السلوس مبارك، "التسيير المالي"، مرجع سبق ذكره، ص، ص 17-20.

- المباني: وتشمل مجموع المباني بمختلف أنواعها (صناعية، إدارية، تجارية) وهي تخضع لعملية اهتلاك طويلة الأجل.
- المعدات والأدوات: وتشمل التجهيزات والمعدات المستعملة في نشاط أو دورة استغلال المؤسسة، ومدة استعمالها من 5 إلى 10 سنوات.
- معدات النقل وهي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها.
- المعدات وأدوات المكتب: وتشمل جميع وسائل المستعملة في المكاتب ومختلف أنواعها.
- الغلافات القابلة للاسترجاع: تتكون من جميع الغلافات والوسائل المستعملة ويسترجع من طرف المؤسسة، أما الغلافات الأخرى التي لا تباع مع المواد فتدخل ضمن المخازن كبضاعة.

❖ المخزونات:

يمثل المخزون قيمة الوسائل التي اشترتها المؤسسة، سواء لإعادة بيعها أو لاستعمالها في عملية التصنيع لتحويلها إلى منتوجات موجهة للبيع وهي تنقسم إلى قسمين:

- البضاعة: وهي تشمل مجموع الأشياء والمواد واللوازم المشتراة من طرف المؤسسة بغرض بيعها على حالتها دون إجراء أي تغييرات عليها وتدخل ضمنها الغلافات الغير قابلة للاسترجاع "مباعة".
- المواد واللوازم: وهي المواد الخام أو المحولة من قبل، المحصل عليها من طرف المؤسسة بغرض استعمالها في الإنتاج.
- المنتوجات النصف مصنعة: وهي المنتوجات التي وصلت إلى مرحلة معينة من التحويل ولا يمكن عموماً أن تباع وإنها تنتظر عملية التحويل أخرى حتى تعطي منتوجاً تام الصنع قابل للبيع أو للاستهلاك الداخلي.
- منتوجات قيد التنفيذ: وهي المنتوجات التي ما زالت تحت الإنجاز وهي في إنتظار مرحلة التحويلة النهائية.
- الفضلات والمهملات: وهي البقايا الناتجة عن عملية التحويل تصرف أو تستعمل بعد حين.
- المنتجات التامة الصنع: وهي التي تمت عملية إنتاجها كلية.

❖ النجم المدينة:

وتعرف بأنها مجموع العناصر التي تمثل حقوق على الغير وهي:

- سندات المساهمة: وتمثل أموال المؤسسة المستثمرة في رؤوس أموال المؤسسات الأخرى.

- سندات التوظيف: تمثل توظيف قصير الأجل سواء في عمليات استغلال قصيرة الأجل مع مؤسسات أخرى.
- الزبائن: وهي تمثل عمليات البيع لأجل التسديد.
- أوراق القبض: هي أوراق تجارية تمثل ديون تجارية على الغير لأجل قصير.
- القيم السائلة: وهي كل ما تملكه المؤسسة من أموال جاهزة سواء في صندوق المؤسسة أو في شكل حسابات تجارية لدى البريد أو البنك.

2-2-الخصوم وترتيبها:

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيغة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل وترتب عنهم الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة.

2-2-1-عناصر الخصوم:

يمكن ترتيب عناصر الخصوم الى:

- رأس المال الجماعي أو الخاص: وهو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء على شكل مساهمات نقدية أو مادية سواء عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس مالها بعد ذلك.
- الاحتياطات وهي تعبر عن الأموال المجمعة طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة الغير موزعة.
- نتائج رهن التخصيص: يسجل في هذا الحساب نتائج الدورة التي لم توزع بعد أي لم يتخذ قرار بشأنها في حالة كونها موحية، أما في حالة العكس فتصد في هذا الحساب بإشارة سالبة.
- المؤونات: وهي جزء من أموال المؤسسة توضع في حساب يجمد احتساباً لخسائر محتملة وتجعل أعباء ممكنة في المستقبل ومنها:

✓ مؤونات الأعباء والخسائر.

✓ مؤونات الأعباء الموزعة على عدة سنوات.

▪ الديون: وتتكون من مجموع الديون التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

▪ النتيجة السنوية: وهي تحدد بالفرق بين عناصر الأصول والخصوم.

وتكون الميزانية المحاسبية على النحو التالي:¹

الشكل رقم 04: الميزانية بتاريخ 12/31/n

الأصول	الخصوم
أصول غير تجارية:	الأموال الخاصة:
تثبيات معنوية	رأس المال
تثبيات مادية (أراضي، مباني...)	احتياطات
تثبيات مالية	نتيجة الدورة (ربح أو خسارة)
أصول جارية:	خصوم غير جارية:
مخزونات (بضاعة، مواد أولية...)	افتراضات
حقوق الزبائن	خصوم جارية:
سندات التوظيف	موردون (موردون المخزون)
المتاحات (بنك، صندوق...)	ديون قصيرة الأجل أخرى
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب لنظام اكمامي المحاسبي"، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 24.

- يتم ترتيب حسابات الأصول حسب درجة السيولة، أما حسابات الخصوم فحسب درجة الاستحقاق.
- تشكل حسابات الأصول عناصر الموجودات التي يقتضيها السير الحسن والعادي لنشاط المؤسسة.
- تعبر حسابات الخصوم عن مصادر التمويل لاحتياجات نشاط المؤسسة وتظهر طبيعة انتمائها بحسب تبويبها كما يلي: داخلية في صورة أموال خاصة، وخارجية في شكل ديون.

المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية:

¹ حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 24.

تعرف الميزانية المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي المتمثلة في البنية المالية للمؤسسة حيث سنتطرق في هذا المطلب من كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.

1-تعريف الميزانية المالية:

ويمكن تعريفها كما يلي:

تعرف الميزانية المالية كأحد أهم أدوات التحليل المالي والتي تتمثل في المالية للمؤسسة بتاريخ معين، توضح في شكل ميزانية (جدول) قسم الى قسمين، الأول مخصص لعرض عناصر الذمة المالية الموجبة والاستثمارات والذي ينقسم الى قسمين موجودات ثابتة ومتداولة.

أما القسم الثاني فينظم الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة أي المطالب مقسما بدوره الى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل، كما تعرف أيضا كذلك الميزانية المالية على أنها ميزانية محاسبية بعد تعديلها بالاعتماد على مبدأ السيولة للأصول الاستحقاقية للخصوم المتصاعدين بالإضافة الى احترام مبدأ السيولة الحالية لعناصر الأصول المختلفة¹.

2-الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية:

يتم الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية بالطريقة التالية²:

1-2-تحليل الموجودات (الأصول):

1-1-2-المجموعة الأولى: الموجودات الثابتة: وتتمثل قسمين أساسين للاستثمارات وقيم أخرى لأكثر من سنة وكلا الجزئين يخضع لدرجة سيولة كبيرة حيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أصول مدة في قيمة الميزانية وبعدها الآلات والمعدات ثم بعد ذلك القيم الثابتة الأخرى وتشمل:

- مخزون الضمان: وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستثمار في نشاطها بشكل عادي بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في السوق (الأسعار والكميات).
- مخزون العرض: هو المخزون الذي تعرضه المؤسسة في واجهة محلها.

¹ يوسف حسن يوسف، "التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص75.
² المرجع نفسه، ص. ص79-81.

- مخزون العمل: ويحتوي عموماً على قطع الغيار.
- سندات المساهمة: هذا العنصر يعتبر استثماراً حالياً تستعمله المؤسسة لمدة طويلة إما في حالة البيع أو حصول المؤسسة على قيمتها فتتنظم القيم الجاهزة.
- كفالات مدفوعة: وتعتبر من القيم التي تبقى لدى المؤسسة لمدة تزيد عن النسبة كضمانات.
- الديون المشكوك في تحصيلها:
- ✓ أي عنصر من عناصر المدينون ما عدا النقديات إذا لم تحقق إلا بعد سنة.
- ✓ عناصر محجوزات.
- ✓ الجزء المحل من رصيد المؤسسة البنكية لمدة تفوق السنة.

2-1-2- المجموعة الثانية: الأصول المتداولة:

- قيم الاستغلال: الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون الأمان ومخزون العمل ومخزون العرض التي لا يمكن إلا لأجل طويل.
- القيم المحققة (على المدى القصير): وتضم ما يلي:
 - ✓ العملاء ما عدى المشكوك في تحصيلها.
 - ✓ سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يمكن خصمها.
 - ✓ أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير والغير قابلة للخصم.
 - ✓ لحل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.
- القيم الجاهزة: وتضم ما يلي:
 - ✓ أرصدة المؤسسة في البنوك والحسابات البريدية.
 - ✓ أرصدة الصندوق.
 - ✓ أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة.
 - ✓ سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

2-2-تحليل المطالب (الخصوم):

2-2-1-المجموعة الأولى: الأموال الدائمة:

وتشمل العناصر والمواد التي لا تتعدى درجة استحقاقها السنة وتنقسم الى مجموعتين:

■ الأموال الخاصة: وتضم ما يلي:

- ✓ الأموال الشخصية والجماعية.
- ✓ علاوات المساهمة.
- ✓ الاحتياطات.
- ✓ نتائج رهن التخصيص.
- ✓ مخصصات الخسائر والتكاليف.
- ✓ نتيجة الدورة الصافية.
- ✓ الحسابات الأخرى من المجموعة الأولى

■ الأموال الدائمة الأجنبية: وتشمل ما يلي:

- ✓ دائنون الاستثمارات (قروض بنكية، كفالات مقبولة...) إلا إذا وجد تصريح بنص على غير ذلك.

■ الديون قصيرة الاجل¹:

وهي الجزء من الديون التي تستفيد منها المؤسسة تمويل دورة استغلالها لمدة لا تفوق السنة الواحدة.

■ ملاحظات:

هذه الملاحظات عبارة عن توضيح أدق لعملية ترتيب عناصر الميزانية المالية المصاريف الإعدادية والتمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض.

■ مؤونات الأعباء والخسائر: نجد هنا ثلاث حالات:

¹زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص23.

✓ الحالة الأولى: عند التأكد من وقوع الخسائر أو تنفيذ الأعباء مستقبلا، فتعتبر دينا قصيرة الأجل، إذا كانت ستتصرف بعد أقل من سنة، أو ديونا طويلة الأجل إذا كانت ستتصرف بعد أكثر من سنة.

✓ الحالة الثانية: عند التأكد من عدم صرفها أو تنفيذها وبالتالي أن تخصيصها كمؤونة لا مبرر له، فستعامل معاملة النتيجة الاجمالية غير المصفاة من الضريبة ولذلك ستصفى من الضريبة فتضاف الضريبة الى ديون الاستغلال والباقي يعامل معاملة النتيجة الصافية التي لم يتخذ قرار إداري في تخصيصها فدمج ضمن حساب نتائج الرهان التخصيص.

✓ الحالة الثالثة: الجزء المتبقي من المؤونة لا يزال مبرر تخصيصه قائما أي الشك في وقوع خسائر أو أعباء باقية، فتبقى ضمن حساب مؤونات الخسائر والأعباء.

■ نتيجة السنة:

تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي بشكل غير مباشر تنقص من قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية أما في التسجيل فإننا نطرحها من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة، أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع، الى احتياطات أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون الأجل، وإذا لم يتم اتخاذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة¹.

ويتم إعداد الميزانية المالية على النحو التالي:

جدول رقم(01) : ميزانية مالية للمؤسسة في 31 /12 /N

أصول ثابتة	أموال دائمة
	مخزون
قيم غير جاهزة	ديون قصيرة الأجل
	قيم جاهزة

المصدر: عرباحي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص128.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص24.

جدول رقم(02): الميزانية المالية المختصرة

أصول ثابتة	أموال خاصة
مخزون	ديون طويلة الأجل
قيم + جاهزة	ديون قصيرة الأجل
قيم غير جاهزة	

المصدر: عربايجي، إسماعيل، مرجع نفسه، ص128.

جدول رقم(03): الميزانية المالية الأشد اختصار

أصول ثابتة	أموال خاصة
أصول متداولة	خصوم متداولة

المصدر: عربايجي إسماعيل، مرجع نفسه، ص128.

المطلب الثالث: التحليل الأفقي والتحليل باستخدام النسب المالية:

سننطلق في هذا المطلب الى التعرف على التحليل الأفقي للميزانية المالية والتحليل باستخدام النسب المالية:

1- التحليل الأفقي:

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو بنود وفقرات قائمة الدخل وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصان.

وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصان بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا مثل مقارنة التغير بها في الربح أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلا.

ولهذا يسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات فمبلغ أي فقرة أو ند من الحسابات الختامية في سنة الأساس: 100% وعلى أساسه تقاس تقلبات تلك الفقرة في الفترات التالية:

كما يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية بحيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية سابقة و فترات سابقة مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وهو بهذه الصورة من المقارنة يمكن أن يكون أسلوب أعمق في تقييم الأداء الإداري أكثر من الاقتصار على النسب الخاصة لفترة زمنية واحدة¹.

ويتم حساب نسبة التغير على النحو التالي:

$$\text{نسبة التغير: } \left\{ \frac{\text{الرقم في السنة الأكثر حداثة} - \text{الرقم في سنة الأساس}}{\text{الرقم في سنة الأساس}} \right\} \times 100$$

وتكمن أهمية التحليل الأفقي فيما يلي:

- البساطة والسهولة في التطبيق حيث لا يتطلب إجراء عمليات حسابية معقدة للوصول الى نتائج.
- انخفاض تكاليف استخدامه حيث لا يحتاج لوقت طويل للوصول الى نتائج.
- لا يتطلب من القائم بالتحليل خبرة كبيرة لإستخدامه.
- يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصان بمرور الزمن لذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا.
- يساعد في اكتشاف سلوك أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن.
- يقيم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير الى جذورها.
- ورغم المزايا العديدة التي يقدمها التحليل الأفقي إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:
- احتمال بروز تغيرات أقل أهمية للفقرات نظرا لسرعة تبدلها عادة قياس بالفقرات الكبيرة المهمة.
- اعتمادها على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتبدلات اللاحقة.

¹ حمزة محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص. 64، 65.

2- مفهوم النسب المالية وأهدافها:

تعتبر النسب المئوية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير الأخرى، كما تعطى النسب معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، وتزويد المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات كالموجودية والاستقلالية المالية والقابلية الايقاعية... الخ¹.

وتبرز أهمية النسب المالية في كون تلك الأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعطي شيئا، ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، مما يستدعي ربط بعضها ببعض للحصول على نتائج ذات مضمون.

بتعبير أدق تؤدي النسب المالية الى تحديد الأثر المستقل لحجم الأرقام المحاسبية التي تحققها المؤسسات ذات الأحجام المتباينة، فقد تكون الأرقام المحققة كبيرة في المؤسسات الضخمة لكن النسب المالية ضعيفة، والعكس قد يحدث في المؤسسات الصغيرة والتربوية.

عموما يسمح التحليل المالي عن طريق النسب بمتابعة نمو وتطور المؤشرات المالية للمؤسسة، وقد أصبح هذا النوع من التحليل من الأمور المهمة والمألوفة والواسعة الانتشار الى درجة أنه أصبح لا يتمور أن يتم تحليل بيانات أية مؤسسة دون استخدام النسب المالية، لذلك بات تطوير النسب وتركيزها في منظور متكامل (يغطي كافة أوجه النشاط في المؤسسة) من القضايا التي تشغل بال المهتمين والمحللين الماليين.

1-2- أهداف التحليل المالي بالنسب:

إن التحليل المالي باستخدام النسب أهمية متزايدة في تحليل الحسابات الختامية كون تلك النسب مؤشرات كمية يسترشد بها المحلل المالي في تقييم الماضي والحاضر والتقدير للمستقبل ويهدف التحليل من خلال النسب الى².

- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على مختلف المستويات بما فيها تلك المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.

¹ بلعور سليمان، "التسيير المالي محاضرات وتطبيقات"، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص67.

² مرجع نفسه، ص68.

▪ تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بأعمالها بفعالية وجدية وذلك من خلال توفير المعلومات التحليلية.

3- التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

3-1-1-3-نسب السيولة:

الفرض من إيجاد النسب السيولة هو الوقوف على بقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الاجل ضمن الخصوم يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل الى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بقياس جملة من النسب وهي كما يلي¹:

3-1-1-3-نسبة السيولة العامة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول الى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول الى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (جاهزة)، الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن 100% كان رأس المال العامل للمؤسسة موجب وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة.

وتكتب النسبة كما يلي²:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

¹السلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص، ص46، 48.

²عرياجي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص، 137.

3-1-2- نسبة السيولة المختصرة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات وتصاغ هذه النسبة كما يلي

$$100 \times \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة المختصرة}$$

3-1-3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

تبين هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تحديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء الى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات لسيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) الى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كان نطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة نكتب نسبة السيولة الجاهزة (الحالة) كما يلي¹:

$$100 \times \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

وهناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال (30 الى 60 % و (20 الى 30%) على الترتيب فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى، والسبب في ذلك أن تلك النسبتين قد تحققنا في لحظة معينة، بالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية، ثم ما يجب التنبيه اليه هو أن النسبتين السابقتين يجب أن تراعي شرطين:

الشرط الأول: يجب أن تحمي المؤسسة نفسها من مخاطر عدم التسديد للديون وبالتالي يجب أن تحتاط بالقدر الكافي من السيولة، أما الشرط الثاني، فوجود السيولة بقيم ضخمة هو تجميد لجزء من أصولها بدل استخدامه في دورة الاستغلال.

¹إسماعيل عرباجي، مرجع سبق ذكره، ص138.

2-3-نسب الربحية:

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة، ونسبة الربحية تمثل المتتالية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس للأثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها وتدرج بعض نسب الربحية¹:

3-2-1-نسبة ربحية الأصول:

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة اجمالية، فالعبارة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي مردودية هذه الأصول تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{نسبة ربحية الاصول}$$

3-2-2-نسبة ربحية الأموال الخاصة:

تتمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك) تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة ما فيه، وتمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين (الملاك)، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \text{نسبة ربحية الاموال الخاصة}$$

¹السلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص، ص51، 52.

3-2-3-نسبة ربحية النشاط:

تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال، وتتسخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي}} = \text{نسبة ربحية النشاط}$$

بالإضافة الى وجود نسبتين اخرتين وهما¹:

3-2-4-نسبة هامش الربح:

ينتج عن هذه النسبة الربح المحقق عن كل وحدة نقدية من المبيعات، وفي الواقع تحدد هذه النسبة مدى خفض سعر البيع قبل أن تحقق المؤسسة خسائر وهو كما يلي²:

$$\frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة هامش الربح}$$

3-3-نسب المديونية:

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة الى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من شديد مستحقات المدانين، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة النسب أهمها: نسبة السيولة الأجل، نسبة القدرة على التسديد، نسبة الاستقلالية المالية وكذلك نسبة تغطية المصاريف المالية كما يلي³:

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص75.

² العامري صالح مهدي محسن والغالي طاهر محسن منصور، الإدارة والأعمال، ط4، داروائل للنشر، عمان، 2014، ص686.

³ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "مرجع سبق ذكره، ص، ص40 - 43.

3-3-1-نسبة السيولة الآجلة:

وتعتبر السيولة الآجلة النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضاً طويل الأجل، لأنها تمثل هامش إئتمانية المؤسسة، إن حصة الأموال الخاصة تمثل الهامش الأمان للدائنين على المدى البعيد، ففي حالة التصفية فإن الأصول الصافية يجب أن تكفي لتسديد مجموع الديون الآجلة، وإذا لم تكن حصة المستثمرين كبيرة في التمويل، فإن الأخطار سيتحملها الدائنون في جزئها الأكبر لذلك تفضل البنوك نسب إئتمانية منخفضة (معتدلة)، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت حماية البنك من خطر عدم التسديد وعلى العكس على من ذلك يفضل المساهمون أن تكون مرتفعة، سواء لزيادة أرباحهم، أو للحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال ويتم حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الآجلة} = \frac{\text{الديون المتوسطة والطويلة الأجل}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

3-3-2-نسبة القدرة على التسديد:

توضح هذه النسبة، المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد فإن المؤسسة تتمتع بقدرة الإئتمانية أو إمكانيات ذاتية للتطور، حيث تحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

ومن الأحسن كذلك تقدير حصة القدرة على التمويل الذاتي المخصصة لتسديد الدين وتعطى بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{قسط التسديد السنوي}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

حيث أن النسبة نسبة المعيارية التي تنصح بها البنوك تكون أقل من 5%

3-3-3- نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث أن:

- 20% تمثل الحدود الدنيا.
- و60% تمثل الحدود القصوى وإذا زادت النسبة عن ذلك تعتبر تبذير للأموال كما أنها تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

أما بالنسبة للنسبة المقبولة فتتراوح بين 30% و 40%، وتعتبر المصاريف المالية إحدى مؤشرات تحكم المؤسسة في مصاريفها بشكل عام.

3-3-4- نسبة تغطية المصاريف المالية:

تبين لما هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة والعكس صحيح فكلما زادت كلما زادت تكاليف المؤسسة وبالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي الصافي}}$$

3-4-1- نسب النشاط:

تهتم هذه النسب في العموم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، وفي مصطلح استخدام الموارد هنا بأوجه استثمارها والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها، المتداولة والثابتة، وبالتالي تهدف هذه النسب الى قياس كفاءة وفعالية الشركة في الاستثمار الأمثل لأصولها وتتكون نسب النشاط من النسب التالية¹:

¹محمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص151، 152.

3-4-1- معدل دوران مجموع الأصول:

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموعة الأصول وتوليد مبيعات منها، ويتم احتساب معدل دوران مجموع الأصول بقسمة ما في المبيعات السنوية على مجموع أموال المؤسسة ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية¹:

$$\text{معدل دوران اجمالي الاصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

حيث أنه لا يوجد معدل نمطي لهذه النسبة يمكن استخدامه لتقييم هذه النتيجة، والذي يختلف من منشأة لأخرى ولذا يجب القيام بعملية مقارنة مع نسب النشاط.

2-3-2- معدل دوران الأصول المتداولة:

توضيح هذه النسبة، درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول المتداولة وتوليد مبيعات منها، وتحسب هذه النسب بقسمة ما في المبيعات على مجموع الأصول المتداولة

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول المتداولة}}$$

3-4-3- معدل دوران الأصول الثابتة:

تبين هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها وتحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة للشركة²:

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول الثابتة}}$$

¹عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص152.
²عبد الرحيم محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص152.

المبحث الثالث: التحليل المالي للميزانية الوظيفية

يرتكز التحليل المالي للميزانية الوظيفية على تحليل الاستخدامات والموارد التي بحوزة المؤسسة، ويسمح كذلك بإحصاء مخزونات الموارد في الاستخدامات، ثم يتم ترتيبها بهدف فهم السياسة المالية للمؤسسة، ويساعد كذلك على ترجمة الميزانية الوظيفية من خلال قياس مؤشرات التوازن، في هذا المبحث سنتعرض الى تحديد مفهوم الميزانية الوظيفية وأهم مؤشرات التوازن.¹

المطلب الأول: مفهوم الميزانية الوظيفية وعناصره:

يقوم المحلل المالي بإعداد الميزانية الوظيفية ذلك لمساعدته على تحليل الوضع المالي للمؤسسة حيث سندرس في هذا المطلب مختلف التعاريف المتعلقة بها وأهم عناصرها.

1- مفهوم الميزانية الوظيفية:

هناك عدة تعاريف للميزانية الوظيفية نذكر منها ما يلي:

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها مجموع مخزونات الاستخدامات والموارد، وتحلل نشاط المؤسسة من خلال الدورات:

- دورتي طويلتي الأجل والمتمثلين في الاستثمار والتمويل.
 - دورة الاستغلال: تقييم الأصول حسب القيمة الاجمالية، وتوجه المقاربة الوظيفية أساسا نحو التحليل الداخلي².
- تعرف الميزانية العمومية على أنها وظيفية عندما يتم تصنيف عناصر الأصول والالتزامات وفقا لوظيفتها، أي وفقا لإنتماؤها الى دورة الاستغلال (الأصول الثابتة) ودورة التمويل (التمويل الدائم) أو دورة الاستثمار (الموارد المتداولة)، حيث

¹ بوطغان حنان، "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص38.

² شريحة خميسي، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص63.

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها بيان موجز يتم إعداده في نهاية كل سنة مالية والتي تترجم المصطلحات المحاسبية للإستخدامات في الأصول والموارد في الخصوم لتقييم الوضع المالي للمؤسسة¹.

1-2-1- خصائص وأهداف الميزانية الوظيفية:

1-2-1-1- خصائصها: تمتاز الميزانية الوظيفية بخاصيتين هما:²

- تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية، ولا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول استغلال.
- تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار، استغلال أو تمويل، أي على أساس تصنيف اقتصادي.

1-2-2-1- أهدافها: تهدف الميزانية الوظيفية كما يلي:

- تحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية الى استخدامات وموارد حسب مصدرها، وهنا نهتم بمصادر الأموال وبوجهتها.
- كما تهدف الميزانية الوظيفية الى تسهيل فهم عمليات تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2- عناصر الميزانية الوظيفية:

تتكون الميزانية الوظيفية من أربعة كتل أساسية، كتلتين تخصان الدورتين الأساسيتين هما الموارد الثابتة والأصول الثابتة، أما الكتلتين الأخيرتين فتخصان دورة الاستغلال هما الأصول الدورية والموارد الدورية، ويمكن إظهارهما كما يلي:³

1-2-1- الموارد والأصول الثابتة: تنتج الموارد والأصول الثابتة عن قرارات التمويل وقرارات الاستثمار على المدى الطويل وتنقسم الى:

¹ Brahim aouid, « Analyse et Gestion Financières », imprimerie rapeterie El watanya, 1° Edition, Marrakach, 2017, p10.

² زعيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص، ص 66، 67.

³ شيحة خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2-2- الموارد الثابتة: تنتج هذه الموارد عن القرارات التمويل التي تلزم المؤسسة على المدى الطويل، وتتكون من:

▪ الموارد الخاصة: وتتمثل في الأحوال الخاصة، الاهتلاكات والمؤونات.

▪ الديون المالية: هي عبارة عن ديون طويلة الأجل مصدرها الهيئات المالية.

2-1-2- الأصول الثابتة: تنتج عن قرارات الاستثمار وتتمثل في التثبيتات الاجمالية التي توجد في اعلى الميزانية الوظيفية.

2-1-2- العناصر الدورية: تتولد هذه الأصول من دورة الاستغلال وتنقسم الى:

▪ الأصول الدورية: تتمثل في المبالغ الاجمالية للمخزونات والمدينون والمتاحات.

▪ الموارد الدورية غير المالية: تتمثل في ديون الموردين والديون المختلفة، كما تجدر الإشارة إلا أن الأصول الدورية

والموارد الدورية غير المالية تنقسم بدورها الى عناصر الاستغلال وأخرى خارج الاستغلال.

ملاحظة: حيث يجب إجراء تعديلات على عناصر الميزانية المالية للانتقال الى الميزانية الوظيفية.

2-2- المعالجة الرئيسية للانتقال الى الميزانية الوظيفية:

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية يجب القيام بعدة تعديلات على عناصر الميزانية المحاسبية كما يلي¹:

2-2-1- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت:

تعتبر هذه المصاريف تكاليف وليست استثمارات وذات قيم ضعيفة لذلك تعالج كما يلي:

▪ تحذف من الاستثمارات الصافية.

▪ تحذف من الأموال الخاصة.

2-2-2- نتيجة السنة: تعتبر كموارد المالية مستقرة ويمكن معالجتها من خلال إضافتها كليا الى الأموال الخاصة قبل

التخصيص، أي بغض النظر عما إذا كانت تدمج في الاحتياطات أو توزع على الشركاء.

¹ زعيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2-2-3-الاهتلاكات والمؤونات: ويتم معالجتها كما يلي:

■ مؤونات التكاليف والأخطار:

وهي المؤونات التي بقيت مستقرة منذ سنوات، لأنها ليس لها فرض فتصبح وكأنها احتياطات، ويتم معالجتها بعد إخضاعها للطريقة كما يلي:

✓ تضاف الى الاحتياطات بالنسبة للجزء المستقر بدون عرض.

✓ تضاف الى الديون ذات المدى القصير بالنسبة للجزء المتغير.

بالإضافة الى ذلك توجد اهتلاكات ومؤونات أخرى والتي تعتبر كموارد مالية مستقرة ويتم معالجتها كما يلي:

■ اهتلاكات الاستثمارات، مؤونات المخزون، مؤونات الزبائن، مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف كلها تضاف الى الأموال الخاصة.

وبالتالي يتم بناء الميزانية الوظيفية بعد إجراء هذه التعديلات وترتيبها حسب أنشطة المؤسسة وفق النموذج التالي:

جدول رقم 04: نموذج بناء ميزانية الوظيفية:

الأصول	الخصوم
الاستخدامات المستقرة Es (قيم اجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة Rd الأموال الجامعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex (قيم اجمالية) المخزونات الاجمالية حقوق العملاء وملحقاته	موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Enes حقوق أخرى	موارد خارج الاستغلال Rnes موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et المتاحات	موارد الخزينة Rt الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (قيم اجمالية)	مجموع الموارد R (قيم اجمالية)

المصدر: بن ساسي إلياس، قريش يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 81.

المطلب الثاني: التحليل بإستخدام المؤشرات المالية:

تعتبر المؤشرات المالية أحد الأدوات التحليل المالي التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث نستطرق في هذا المطلب الى معرفة أهم المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل.

1-تعريف التوازن المالية:

يعرف التوازن المالي على أنه ذلك الذي يتم من خلاله تقييم الرصيد المالي للمؤسسة من خلال دراسة الصلة بين رأس المال العامل واحتياجات التمويل والخزينة الصافية¹.

2-أنواع المؤشرات المالية:

تهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية الى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة التوازن المالي وبالتالي يمكن تصنيف المؤشرات المالية الى:

1-2-رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng):

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل، كثيرا ما يشار الى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار اليه أحيانا على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة².

ويعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) بإستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)³.

حيث أن FRng يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ويتم حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية⁴:

$$FRng = \text{الموارد الدائمة } Rd - \text{الاستخدامات المستقرة } ES$$

¹ Brahim AAouid,référece susmentionnée, p13

²لقنيطي الأخضر، "دراسات في المالية والمحاسبة"، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة، الجزائر، 2019، ص94.

³بن ساسي الياس، قریش يوسف، "التسيير المالي"، "الإدارة المالية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص83.

⁴الدكتور علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، ط1، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص293.

$$FRng = \text{الاصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الاجل}$$

حيث يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشراً عن التوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:²

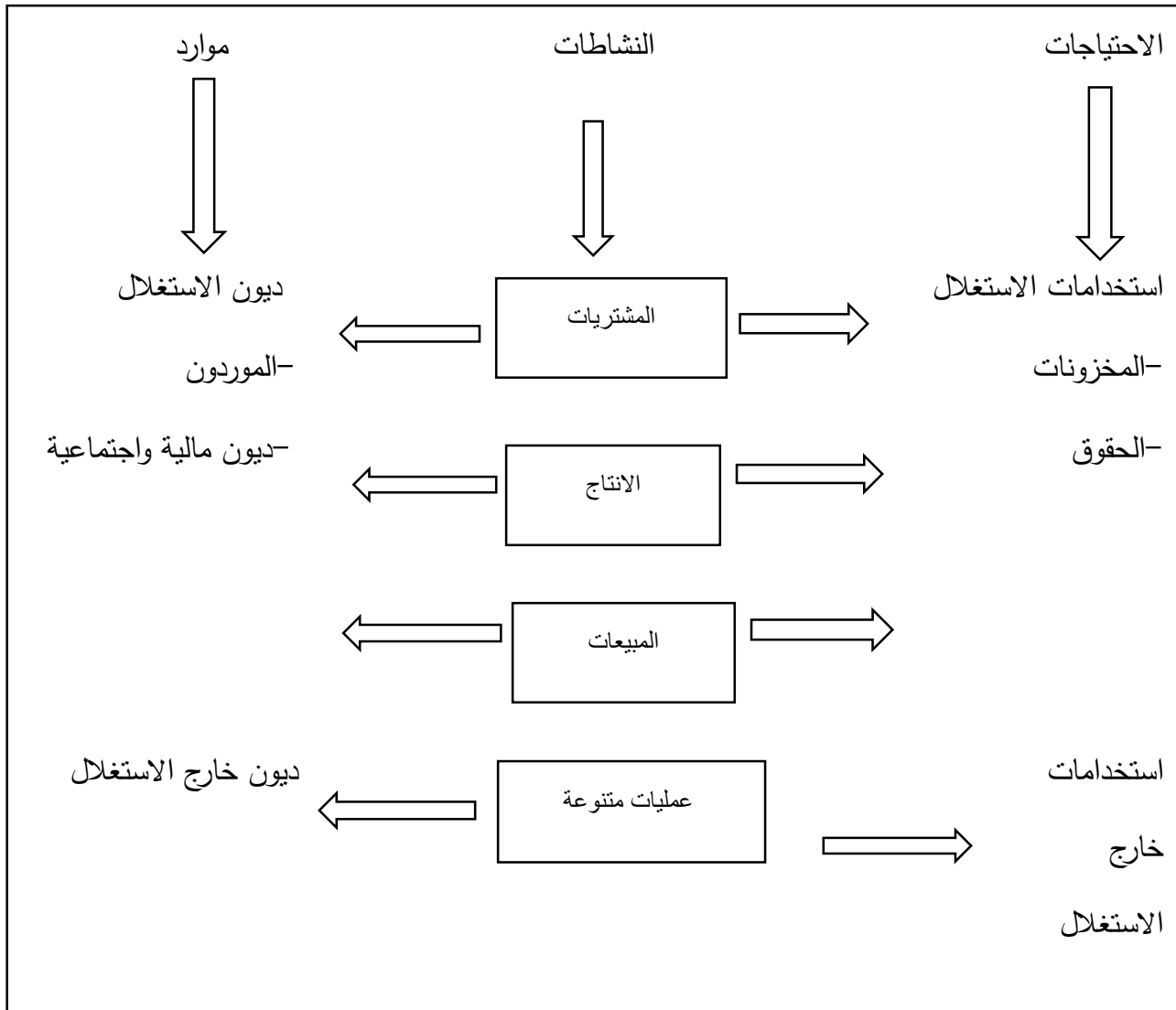
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FRng = 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل لكن بدون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عند تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزاً في تمويل الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2-2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب تفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين... الخ يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها إلى العاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر تمويل أخرى لهذا العجز، وهو ما يصرح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، والشكل الموالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

¹ القليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² زين ساسي الياس، قريش يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 84-86.



المصدر: بن ساسي الياس، قريش يوسف، مرجع سبق ذكره، ص84.

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون الى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات للاستغلال والموارد للاستغلال بالطريقة التالية:

$$Rex - Eex = BFRex$$

حيث:

BFRex = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

E_{ex} = الاستخدامات للاستغلال

R_{ex} = الموارد للاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{nex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي وبحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال حيث:¹

$$R_{hex} - E_{hex} = BFR_{hex}$$

حيث:

E_{hex} = استخدامات خارج الاستغلال

R_{hex} = الموارد خارج الاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : وهو مجموع الرصيديين السابقين احتياج في رأس المال للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة من الأنشطة الرئيسية وغيرها وبحسب بالعلامة التالية:

$$BFR_{hex} - BFR_{ex} = BFR_{ng}$$

حيث:

BFR_{ex} = احتياج في رأس المال العامل للاستغلال

BFR_{nex} = احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

¹ beatrice et francis, grancis grand guillot, analyse financiere gualino, paris, edition, 2018-2019, p118.

2-3- الخزينة الصافية الاجمالية (Tng):

تعريفها: يمكن تعريف الخزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مساءلة.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة التسهيلات البيع بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة، وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضي أجلها.

حيث تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:¹

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية للخزينة:

الحالة الأولى: الخزينة الصافية:

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العام واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

¹سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة"، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص، ص66، 67.

الحالة الثانية: الخزينة موجبة:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

2-4- شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي:¹

الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي أن $FRng > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تحويل الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة أي تحويل الاستثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد التمويلية والمتوسطة الأجل أي بقاء فائض حيث:

■ الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن $FRng > BFRg$ إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية دورة الاستغلال.

■ شرط الثالث: خزينة موجبة أي أن $Tng > 0$ ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة بواسطة خزينة الاستخدامات.

¹ بن ساسي الياس، قريش يوسف، مرجع سبق ذكره، ص، ص 86، 87.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام نسب (الدوران) ونسبة الهيكلية المالية

سنتطرق في هذا المطلب الى التحليل المالي باستخدام نسب الدوران ونسبة الهيكلية المالية كما يلي:

1-نسب الدوران:

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المنشأة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون والزيائن والموردون وهذا ما يفسر تسميتها نسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المنشأة لهذه الاصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لابد أن يعزز من حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها.

1-1-معدل دوران المخزون:

تبين هذه النسبة فعالية المنشأة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياستها، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن الاستعانة عن كافة المبيعات في حالة عدم توفرها بالمبيعات، مع العلم أن النتائج المستخرجة عند استخدام كافة المبيعات يكون أفضل أكثر تناسقا من استخدام المبيعات حيث المبيعات تعبر عن سعر السوق بينما كافة المبيعات عن الكلف

ويكون متوسط المخزون:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة اخر مدة} + \text{بضاعة أول مدة}}{2}$$

كما يتم حساب فترة التخزين بالعلاقة التالية¹:

$$\text{فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

حيث (360) يعبر عن عدد أيام السنة وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما تحصل على أيام قليلة، وهو ما يشير إلى أن فترة اقتناء المؤسسة للمخزون متدنية وهو أيضا ما يفي سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك الربح ومن ثم الانتقال إلى شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية، وهكذا...².

2-1- معدل دوران الذمم المدينة: (الزبائن)

تبيع المؤسسة بضاعتها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها لذا فإن دفاتر هذه المؤسسة تظهرها يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمؤسسة على الغير نتيجة بيع البضائع بالأجل، وتسعى بعد ذلك لتحصيل هذه الديون، وتحويلها إلى نقد لاستخدامها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها، لذا فإن هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحميل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المؤسسة وربحيتها حيث:³

$$\text{معدل دوران ذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الاجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

حيث يتمثل متوسط الذمم المدينة:

$$\text{متوسط الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم لمدينة اخر المدة} + \text{الذمم المدينة أول المدة}}{2}$$

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري وحسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص112.

² مؤيد في خنفر، المطارنة غسان فلاح، "تحليل القوائم المالية"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص، ص155، 156.

³ مؤيد في خنفر، مرجع سبق ذكره، ص157.

ويقصد هنا بالذمم المدينة: المدينون وأوراق القبض، أما البسط فتظهر فيه المبيعات الآجلة (Creditit soules) وهو ما يعطي نتائج أفضل عند استخدام هذه المبيعات لاحتساب معدل دوران الذمم المدينة، لما يتوفر من علاقة مباشرة بين البيع الآجال والذمم المدينة من حيث أن الثانية ناتجا للأولى.

ويتم التعبير عن فترة التحميل بالأيام بالصيغة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

فكلما قل عدد الأيام فترة التحميل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كافة سياسة التحميل المنبئة من قبل إدارة المؤسسة.

3-1- معدل دوران الذمم الدائنة: (الموردون)

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل الشركات، خاصة عندما تقوم بوضع سياستها الائتمالية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنشأة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحتة المؤسسة لزيائنها لتسديد ديونهم. وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنب المنشأة المخاطر العمر الفني فتحرص المؤسسة على تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردون حق يتسنى لها جمع الديون الزبائن لسداد التزامات اتجاه الموردون ويتم استخراجها بالصيغة التالية¹:

$$\text{معدل دوران ذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الدائمة الذمم}}$$

والذمم الدائنة هنا هي كل من الدائنون والموردون وأوراق الدفع ويقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد أقل يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر على حصول المؤسسة على وقت كافي لسداد الديون الموردون. ويتم حساب فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة بالعلاقة التالية:

¹ عليان الشريف واخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 204.

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}} = \text{فترة لإئتمان الممنوحة المؤسسة}$$

والحصول هنا على عدد أيام كبير مؤشر جيد، ويغير على مدى طول الفترة الممنوحة للمنشأة من قبل الموردون لسداد ديونها.

2- تحليل الميزانية الوظيفية بإستخدام نسب الهيكلية المالية:

تبين هذه النسب الهيكلية المالية للمؤسسة كما تمكننا من تحديد مصادر تمويل الاستخدامات الثابتة بالإضافة الى حجم الاستدانة المالية وعلاقة الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال بحجم النشاط وهي كالآتي¹:

1-2- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة:

تبين مدى تغطية الموارد الثابتة للاستخدامات الثابتة، كما تؤمن من التوازن الهيكلي للمؤسسة ويجب أن تكون أكبر من الواحد ($1 <$) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}} = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة}$$

- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة < 1 (FRNG موجب)
- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة > 1 (FRNG سالب)
- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة $= 0$ (FRNG معدوم)

2-2- نسبة الاستدانة المالية (التحرر المالي):

تبين مدى تحرر المؤسسة من الديون المالية قصيرة وطويلة الأجل والتي تتحمل المؤسسة بسببها أعباء مالية، ويجب أن تكون أصغر ما يمكن حتى تكون المؤسسة متحررة ماليا وتحسب بالعلاقة التالية:

¹هادفي خالد، مرجع سبق ذكره، ص، ص246، 247.

$$\frac{\text{الاستدانة المالية}}{\text{التمويل الخاص}} = \text{نسبة الاستدانة المالية}$$

$$\text{الاستدانة المالية} = \text{الديون المالية الثابتة} + \text{خزينة الخصوم}$$

2-3- العلاقة بين احتياجات رأس المال العامل للاستغلال ورقم الأعمال (وزن BFnex)

لتكون هذه النسبة عموماً ثابتة وهي تبين حجم الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال (BFnex) مقارنة بحجم النشاط العادي للمؤسسة والذي يعبر عنه برقم الأعمال (CA) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال } BFRex}{\text{رقم الأعمال}} = \text{وزن } BFRex$$

2-4- نسبة تغطية الأموال المستثمرة:

تؤمن الاستراتيجية المالية طويلة المدى، حيث تبين مدة قدرة المؤسسة على توفير الموارد الثابتة لتغطية الأموال المستثمرة والتي تشمل الأموال الثابتة وبالإضافة إلى الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، فهي تؤمن ضمان التغطية المالية لاحتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRex)

ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد (< 1) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الأموال المستثمرة}} = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة}$$

حيث:

$$\text{الأموال المستثمرة} = \text{الاستخدامات الثابتة} + BFRex$$

خلاصة الفصل:

إن الفرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، والتحليل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة وهو عملية يتم من خلالها دراسة نشاط المؤسسة في الماضي الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

يقوم التحليل المالي على البيانات المحاسبية بفرض اشتقاق مجموعة من المعلومات حول نشاط المؤسسة والتي تساهم في تحديد أهمية الأنشطة المالية، ويعتمد التحليل المالي على مجموعة من الأدوات والوسائل والطرق المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي لتقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة، حيث تعتبر النسب المالية أداة هامة في عملية التحليل المالي وتمتد الإدارة بالمعلومات المتعلقة بالمركز المالي وربحية المؤسسة لتمكينها من اتخاذ القرارات اللازمة ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة كما يعتبر تحليل النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعاً وذلك لأنه يوفر عدداً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأموال والخصوم.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية

المالية للمركب الصناعي

والتجاري مرمررة - هيليوبوليس

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين للمفاهيم النظرية المتعلقة بالأداء المالي والتحليل المالي وسنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بتحليل الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هليوبوليس - قائمة وذلك بالإعتماد على بعض القوائم المالية للمركب التي تتمثل في الميزانية وجدول حساب النتائج خلال الفترة 2020_2021

وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي :

المبحث الأول: تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هليوبوليس.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة _هليوبوليس _ لفترة 2020-2021

المبحث الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة -هليوبوليس _ لفترة 2020-2021

المبحث الأول: تقديم عام للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – هيليوبوليس _

سنحاول في هذا المبحث إلى معرفة ماهية المؤسسة محل الدراسة المتمثلة في المركب الصناعي والتجاري مرمورة _ هيليوبوليس _ من خلال التطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي وأهدافها والمؤسسات التي تتعامل معها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة _ هيليوبوليس _

سننطلق في هذا المطلب الى نشأة وتعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة _ هيليوبوليس _ كما يلي:

1. نشأة المركب الصناعي والتجاري مرمورة _ هيليوبوليس _

إنبتق مجمع رياض قسنطينة سنة 1982 ; في بادئ الأمر عن شركة سماك التي تحولت بعدها إلى شركة بالأسهم وتهيكلت سنة 1989 ; بعد هذه العملية تحول إلى مجمع صناعي كبير يضم 11 شركة فرعية مهمتها تحويل الحبوب ; الإنتاج وتسويق السميد ; وتكعيب النخالة ; والعجائن الغذائية ; حيث نذكر منها مايلي :

✓ المطاحن الكبرى للعينات (تبسة).

✓ مطاحن الليطورال (سكيكدة).

✓ مطاحن بن هارون (ميلة).

✓ مطاحن مرمورة (قالمة).

حيث أن هذه الأخيرة نشأة في 24 ديسمبر 1997 والتي نتجت عن الإجراءات التي قام بها مجمع السميد بقسنطينة ; والمتمثلة في تقسيم وحداته في نهاية سنة 1997 حيث تضم وحدتين للإنتاج هما:

✓ مطاحن بوشقوف ; والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 850 قنطار في اليوم.

✓ مطاحن هيليوبوليس ; والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 قنطار في اليوم.

2. تعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة _ هيليوبوليس _

سنقوم بتعريف المركب الصناعي و التجاري مرمورة بهيليوبوليس حسب أربعة عناصر: الموقع الجغرافي ; رأسمالها ; اليد العاملة ; نشاط ومجال العمل ; وهي موضحة كالآتي :

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

- موقعها: تقع وحدة المركب الصناعي والتجاري مرمورة بدائرة هيليوبوليس في الجهة الشرقية وبالضبط بلدية هيليوبوليس بن بروق حسين على الطريق الوطني رقم 21 تربع الوحدة على مساحة 125000 متر مربع؛ مقسمة على عدة هياكل منها الإدارة؛ ورشة الصيانة؛ ورشة الإنتاج؛ مركز التخزين.
- رأس مالها: مطاحن مرمورة هي شركة مساهمة ذات مال إجتماعي يقدر ب 135000000 دينار جزائري.
- اليد العاملة: تبلغ اليد العاملة 120 عاملا؛ وذلك حسب إحصائيات موزعة حسب المهنة كمايلي:

جدول رقم(05): توزيع اليد العاملة حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية	العدد	%
إطار مسير	01	1,52
إطار سامي	09	5,92
إطار متوسط	14	9,21
المهدة	43	28,29
التنفيذ	85	55,06
المجموع	152	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

والجدول الموالي يوضح توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط:

جدول رقم(06): توزيع اليد العاملة حسب مجال النشاط

النشاط	العدد	%
الإنتاج	85	55,92
الدعم التقني	26	17,11
الإدارة	41	26,97
المجموع	152	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

■ النشاط ومجال العمل: نشاط الوحدة يقتصر على تصنيع وتسويق السميد العادي والممتاز ; وذلك باستخدام المادة الأولية الوحيدة ; القمح الصلب بالإضافة إلى الزوال (الزوال) ; والتي تعتبر كفضلات مباعة أما مجال نشاطها فهو وطني ; ولكن حاليا يقتصر في الغالب على الولايات قالمة وسوق أهراس.

المطلب الثاني: الإطار والهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة

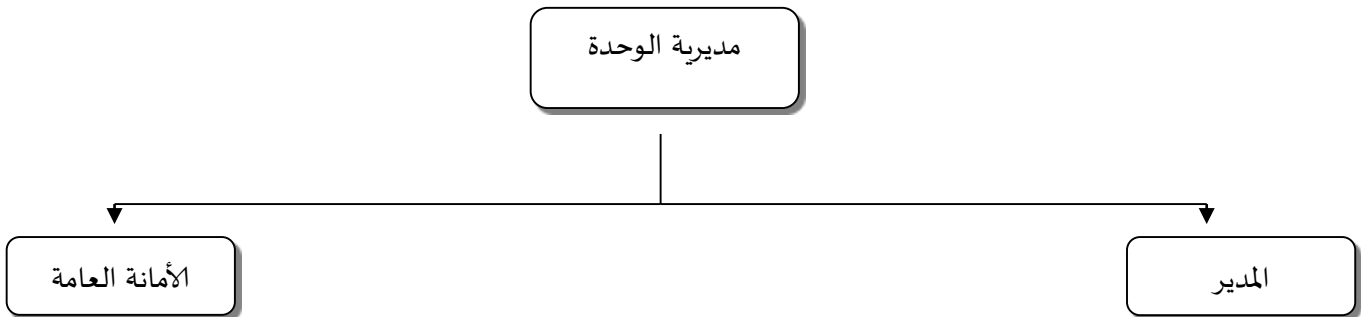
في هذا المطلب سنتطرق إلى معرفة الأقسام المكون منها المركب ; كل قسم على حدا ; ومن ثم إعداد مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للمركب.

1. الإطار التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة

تضم وحدة مطاحن مرمورة هيليوبوليس الأقسام التالية:

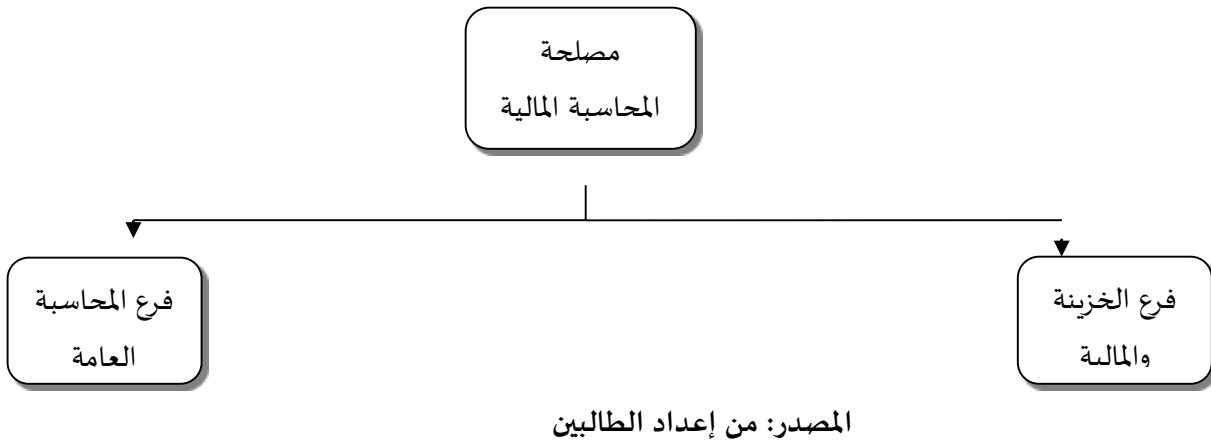
- مديرية الوحدة: وتشمل مايلي :
 - ✓ المدير: اللذي يعتبر أعلى رتبة في الوحدة ; حيث يقوم بمتابعة سير عمل الوحدة يوميا ; وكذا وضع القرارات ومراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر بالإضافة إلى المصادقة على الوثائق التي تحول إليه بعد دراستها ; ومراجعتها.
 - ✓ الأمانة العامة: وهي الرابطة بين العملاء والمدير ; وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيع ; وتحصر على الإجتماعات الإدارية وتستقبل الإتصالات والشكل التالي يوضح تقسيم مديرية الوحدة:

شكل رقم (06): تقسيم مديرية الوحدة

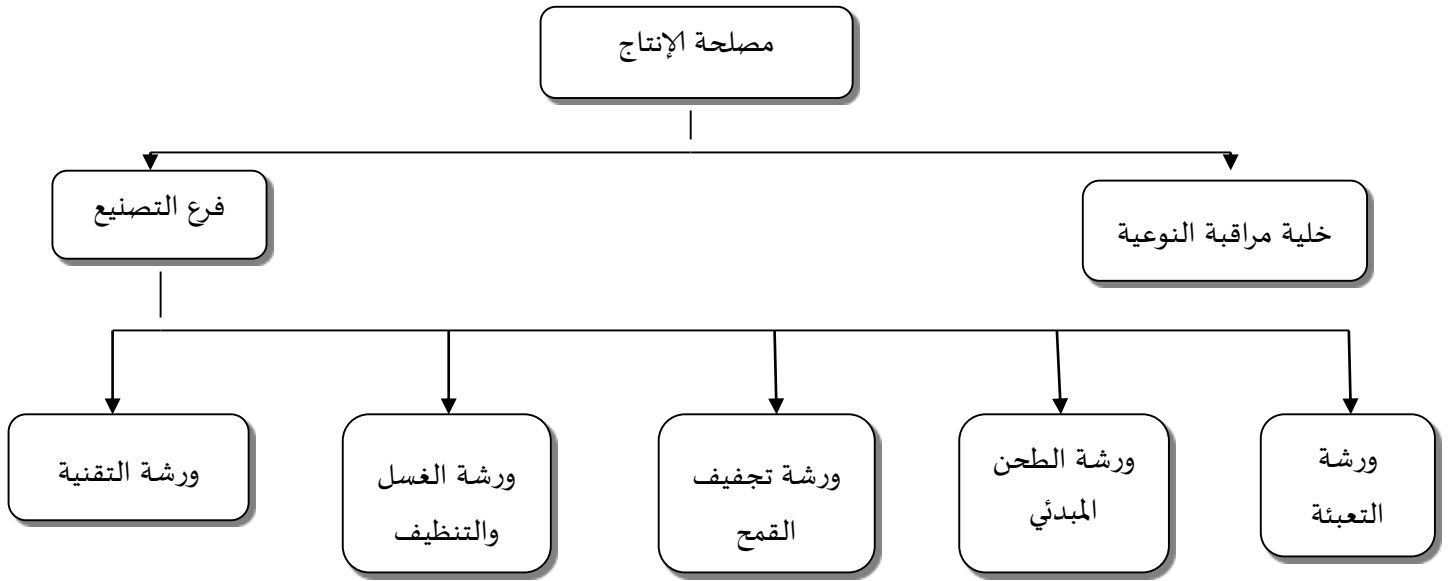


المصدر: من إعداد الطالبين

- مصلحة المستخدمين: وتهتم بشؤون الموارد البشرية كما تشرف على قسم التكوين; وتقوم بمتابعة المترشحين والعمالين.
 - مصلحة الوقاية والأمن: هدفها الحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع; والبنية الكاملة بالإضافة إلى توفير الحماية للعمالين.
 - مصلحة التجارة: تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج; قد تتلقى ملفات مختلف المصالح.
 - مصلحة المحاسبة المالية: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح التي تقوم بمختلف العمليات المحاسبية والمالية ومراجعتها; كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية وهي تنقسم إلى فرعين:
 - ✓ فرع المحاسبة العامة: تقوم بتسجيل العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا; والمتعلقة بالمشتريات; والمخزونات والمبيعات.
 - ✓ فرع الخزينة والمالية: تعالج هذه المصلحة العمليات من خلال التسجيل في 14 يومية والشكل الموالي يوضح تقسيم مصلحة المحاسبة:
- شكل رقم (07): تقسيم مصلحة المحاسبة



- مصلحة النقل: تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية; وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع
- مصلحة الإنتاج: تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى أن تصل إلى مرحلة النهائية وتضج منتوجا تاما; والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- مصلحة الصيانة: فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به.
- مصلحة المشتريات والمخزونات: ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس وفرع المخزونات.

الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس_2.

وذلك من خلال الشكل رقم (09):

مديرية الوحدة : مرمورة

السكرتارية " الأمانة "

م. الأمن والوقاية
 مصلحة مستخدمي
 مصلحة التجارة
 م. المحاسبة المالية
 مصلحة الإنتاج
 م. المشتريات والمخزونات
 مصلحة الصيانة
 مصلحة النقل

فرع المحاسبة العامة

فرع الخزينة المالية

فرع التصنيع

خلية مراقبة النوعية

فرع المشتريات

فرع المخزونات

ورشة التقنية

ورشة تجفيف القمح

ورشة الغسل

ورشة الطحن المبدئي

ورشة التعبئة

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: المؤسسات التي يتعامل معها المركب والأهداف المسطرة

في هذا المطلب سنتطرق إلى تبيان المؤسسات التي يتعامل معها المركب الصناعي والتجاري مرمورة – هيليوبوليس- ومختلف أهدافه التي يسعى إليها .

1. المؤسسات التي يتعامل معها المركب الصناعي والتجاري مرمورة:

كل مؤسسة إنتاجية تتعامل مع نوعين من المؤسسات ; حيث يتمثل النوع الأول في الموردين اللذين يتعامل معهم المركب بهدف الحصول على المواد الأولية ; ومختلف التجهيزات التي يحتاجها في نشاطه ; أما النوع الثاني فيتمثل في العملاء حيث يتعامل المركب معهم بغرض توزيع منتجاتها ; ويتعامل المركب الصناعي والتجاري مرمورة – هيليوبوليس- كذلك مع المؤسسات التالية :

▪ الموردون : تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة بقالمة هي المورد الأساسي للمادة الأولية هي القمح الصلب ; أما الموردون الآخرون فهم :

✓ المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بعنابة .

✓ الموردون المختصون في بيع قطع الغيار المتعلقة بالوحدات الإنتاجية.

✓ الموردون المختصون في الأدوات واللوازم.

▪ العملاء : وتتمثل في :

✓ تجار الجملة.

✓ المستهلكين.

✓ مركز البيع بقالمة.

2. أهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – هيليوبوليس-

يهدف المركب الصناعي والتجاري مرمورة كأى مؤسسة أخرى إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

✓ تحقيق أكبر عائد من الربح.

✓ توجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها ; وإتباع سياسة توزيع مناسبة.

- ✓ التحكم في السوق بالمادة المنتجة من خلال الإهتمام بالتسويق.
- ✓ التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتقليص من التكاليف.
- ✓ إستثمار الموارد المالية المتاحة بشكل جيد للحصول على أكبر عائد وتقليل الإحتياجات المالية.
- ✓ المحافظة على قدر كافي من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.
- ✓ توسيع القدرة الإنتاجية من خلال عمل وحدات أخرى.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – هليوبوليس-

في هذا المبحث سنقوم بعرض جدول الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2020, 2021، وذلك إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية الختامية، وبالإعتماد على المعلومات المستمدة من طرف المركب سنقوم بإجراء التحليل المالي لهذه القائمة بإستخدام التحليل الأفقي، والتحليل بإستخدام النسب المالية .

المطلب الأول: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

سنعرض من خلال هذا المطلب إلى التعرف على كيفية الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

1. عرض الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – هليوبوليس- للسنتين (2020-2021)

▪ جانب الأصول:

جدول رقم (07): عناصر الأصول لسنة 2020-2021

الأصول لسنوات	2020	2021
الأصول الثابتة	-	-
تثبيات معنوية	374 022 ,63	280 207 ,81
تثبيات عينية	238 426 104 ,10	218 839 116 ,58
أراضي	82 331 160 ,00	82 331 160 ,00
مباني	12 203 605 ,18	11 500 528 ,92

12 274 129 ,43	12 274 729 ,43	مجموعات معدة للبيع
112 733 298 ,23	131 616 609 ,49	تثبيتا عينية أخرى
24 995 135 ,52	-	تثبيتات جاري إنجازها
-	-	تثبيتات مالية
-	-	سندات موضوعة موضع معادلة
-	-	حسابات أخرى والحسابات الدائنة الملحقة
-	-	سندات مثبتة أخرى
144 404 ,09	144 404 ,09	قروض وأصول مالية أخرى غيرجارية
6 830 577 ,89	6 380 588 ,44	الضرائب المؤجلة على الأصول
251 089 441 ,89	245 325 119 ,26	مجموع الأصول غير الجارية
-	-	الأصول الجارية
31 539 987 ,75	29 338 051 ,29	المخزونات الجارية إنجازها
-	-	مخزونات المواد الأولية واللوازم
-	12000	تموينات أخرى
-	1 205 037 ,37	منتجات مصنعة جاري إنجازها
-	28 121 013 ,92	مخزونات أخرى
20 240 521 ,16	18 011 327 ,15	الزبائن
-	-	المجمع الشركاء
2 524 586 ,17	4 246 234 ,17	مدينون آخرون
50 456 ,03	49 346 ,08	الضرائب
-	-	حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

-	-	المتاحات ومايمثلها
-	-	التوظيفات وأصول مالية جارية أخرى
153 980 631 ,31	122 036 840 ,12	الخزينة
208 336 182 ,42	173 708 798 ,81	مجموع الأصول الجارية
459 425 624 ,31	419 033 918 ,07	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

▪ جانب الخصوم:

جدول رقم (08) : عناصر الخصوم لسنة 2020-2021

2021	2020	الخصوم لسنوات
-	-	رؤوس الأموال
-	-	راس المال الصادر
-	-	علاوات وإحتياطات
-	-	فارق إعادة التقييم
38 221 782 ,45	39 685 726 ,69	صافي نتيجة السنة المالية
-	-	رؤوس أموال أخرى : الترحيل من جديد
-	-	أثر ناتج عن التغيير في الأسلوب و الإطار
-	-	أثر ناتج عن التصحيحات المحاسبية
356 687 747 ,49	324 194 554 ,30	الإرتباط بين الوحدات
394 909 529 ,94	363 880 280 ,99	مجموع رؤوس الأموال

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

-	-	خصوم غير جارية
-	-	إقتراضات وديون مالية
-	-	إقتراضات للإستثمار
-	-	دائنين ماليين - خصوم جارية
892 992 ,88	407 808 ,88	ضرائب مؤجلة على الخصوم
30 257 229 ,02	27 041 430 ,11	المؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا
30 257 229 ,02	27 041 430 ,11	المؤونات للمعاشات والإلتزامات المماثلة
-	-	مؤونات أخرى
31 150 221 ,90	27 449 238 ,99	مجموع الخصوم غير جارية
-	-	الخصوم الجارية
21 816 898 ,20	12 368 599 ,09	الموردون والحسابات الملحقة
-	-	ديون التثبيتات المحتفظ بها للبيع
-	-	موردو الموارد الأولية
-	-	عمليات الجمع
160 645 ,00	224 796	ضرائب مستحقة
11 388 329 ,27	15 111 003	ديون أخرى
-	-	خزينة سالبة (السحب على المكشوف)
33 365 872 ,47	27 704 398,09	مجموع الخصوم الجارية
459 425 624 ,31	419 033 918 ,07	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

3. الميزانية المالية المختصرة للمركب لسنتي (2021-2020):

الجدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة للمركب لسنتي (2021-2020):

البند	2020	2021
الأصول		
<u>الأصول الثابتة</u>	245 325 119,26	251 089 441,89
<u>الأصول المتداولة</u>	173 708 798,81	208 336 182,42
قيم الإستغلال (المخزون)	29 338 051,29	31 539 987,75
قيم محققة (غير جاهزة)	22 306 907,40	22 815 563,36
القيم الجاهزة	122 063 840,12	153 980 631,31
مجموع الأصول	419 033 918,07	459 425 624,31
الخصوم		
<u>الأموال الدائمة</u>	391 329 519,98	459 425 624,31
رؤوس الأموال	363 880 280,99	394 909 529,94
قروض طويلة الأجل	27 449 238,99	31 150 221,9
<u>الخصوم المتداولة</u> (ديون قصيرة الأجل)	27 704 398,09	33 365 872,47
مجموع الخصوم	419 033 918,07	459 425 624,31

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

4. الإنتقال إلى الميزانية المالية:

1.4 من جانب الأصول: وينقسم إلى قسمين:

- الأصول الثابتة: وتتمثل في مختلف التثبيات العينية، والمعنوية، والتثبيات المالية.
- الأصول المتداولة: وتنقسم الأصول المتداولة إلى:

- قيم الإستغلال: وتشمل مختلف المخزونات الجاري إنجازها، والمخزونات المواد الأولية واللوازم.
- قيم المحققة (الغير جاهزة): وتتمثل في كل من الزبائن، والمدينون آخرون، وكذلك الضرائب.
- قيم الجاهزة: وتشمل كل من الخزينة، والمتاحات، وما يماثلها.

2.4 من جانب الخصوم: وينقسم إلى قسمين:

- الأموال الدائمة: وهي بدورها تتضمن كل من مجموع رؤوس الأموال، والقروض طويلة الأجل.
- رؤوس الأموال: تتمثل في صافي نتيجة السنة المالية، والإرتباط بين وحدات المركب.
- قروض طويلة الأجل: وتشمل كل من الضرائب المؤجلة على الخصوم، والمؤونات للمعاشات والإلتزامات.
- الخصوم المتداولة: وهي كل الديون قصيرة الأجل حيث أن:
- ديون قصيرة الأجل: تضم كل من الموردون والحسابات الملحقة، وضرائب مستحقة، ديون مستحقة.

المطلب الثاني: التحليل الأفقي للميزانية المالية، وحساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة-

هليوبوليس-

يعتبر التحليل الأفقي أحد أدوات التحليل المالي التي تعتمد على إدارة المركب في تقييم أداء مالها حيث سنعرض في

هذا المطلب التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للمركب للسنتين 2020 – 2021

1. التحليل الأفقي للميزانية المالية :

جدول رقم (10): التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة سنة 2020-2021

البند	2020	2021	مقدار التغير	%
الأصول الثابتة	245 325 119,26	251 089 441,84	5 764 322,63	2,35+
الأصول المتداولة	173 708 798,81	208 336 182,42	34 627 383,61	19,93+
قيم الإستغلال	29 338 051,29	31 539 987,75	2 201 936,46	7,51+
قيم المحققة	22 306 907,40	22 815 553,36	508 655,96	2,28+
قيم الجاهزة	122 063 840,12	153 980 631,31	3 191 679,19	26,15+
مجموع الأصول	419 033 918,07	459 425 624,31	40 391 706,24	9,64+
الأموال الدائمة	391 329 519,98	426 059 751,84	34 730 231,24	8,87+
رؤوس الأموال	363 880 280,99	394 909 529,94	31 029 248,95	8,53+
قروض طويلة الأجل	27 449 238,99	31 150 221,90	3 700 982,91	13,48+
الخصوم المتداولة	27 704 398,09	33 365 872,47	5 661 474,38	20,43+
مجموع الخصوم	419 033 918,07	459 425 624,31	40 391 706,24	9,64+

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال جدول الأصول والخصوم لميزانية المركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنتي 2020-2021 نلاحظ:

- على مستوى الأصول:

- ✓ من الجدول نلاحظ أن الأصول الثابتة لسنة 2021 قد زادت بقيمة 5 764 322,63 بنسبة 2,35% بالنسبة لسنة

- الأساس 2020 هذا راجع إلى ظهور تثبيبات جديدة، ألا وهي التثبيبات الجاري إنجازها.

- ✓ أما من جانب الأصول المتداولة فقد زادت بقيمة 34 627 383,61 بنسبة 19,93% وهذا راجع إلى:

- زيادة قيم الإستغلال بقيمة الإستغلال بقيمة 2 201 936,46 بنسبة 7,51%، وهو نتيجة إلى زيادة في المخزونات

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيلوبوليس

- كذلك الزيادة في القيم المحققة بقيمة 508 655,96 بنسبة 2,28%، وهذا راجع بسبب الزيادة في الزبائن والضرائب.

- وزيادة القيم الجاهزة بقيمة 3 191 679,19 بنسبة 26,15%، وهذا راجع إلى زيادة الخزينة.

■ على مستوى الخصوم: من الجدول أعلاه نلاحظ:

✓ الأموال الدائمة زادة بقيمة 34 730 231,86 وذلك بنسبة 89,8% وهذا بدوره راجع إلى:

- زيادة رؤوس الأموال بقيمة 31 029 248,95 بنسبة 13,48% هذا نتيجة زيادة الضرائب المؤجلة على الخصوم، والمؤونات للمعاشات.

- كما أن الخصوم المتداولة عرفت زيادة بقيمة 5 661 474,38 بنسبة 20,43%، وهذا راجع إلى زيادة الموردون، والحسابات الملحقة بالرغم من إنخفاض الضرائب، والديون الأخرى.

2. تحليل جدول حساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيلوبوليس - للسنتين 2020-

2021

جدول رقم (11): تحليل جدول حساب النتائج للسنتين 2020-2021

البيان	2020	2021	مقدار التغير	التغير %
رقم الأعمال (HT)-منتجات النشاط المحلي	923 644 664,85	841 528 976,09	-82 115 688,80	-8,98%
بيع البضائع	6 266 426,33	19 460 675,58	13 194 249,25	+22,25%
بيع المنتج النهائي	917 285 738,52	822 068 300,53	-95217437,99	-10,38%
بيع منتجات داخل المجموعة	92 500,00			
بيع منتجات أخرى	-	-	-	-
خدمات أخرى	-	-	-	-
التغيير في مخزون المنتج النهائي والعمل الجاري	-695 217,20	-505 667,27	-189 549,93	-27,26%
منتجات مجمدة	-	-	-	-
منح التشغيل	656 454,56	510 544,81	-145 909,75	-22,23%

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

_74,62 %	_ 16 906 223	-5 749 600,82	-22 655 823,79	التحويل بين الوحدات
_7,23 %	_ 65 165 825 ,6	835 784 252 ,81	900 950 078 ,42	1إنتاج السنة المالية
_9,31 %	_67 286 375 ,5	-655 293 192,25	-722 579 567,72	مشتريات مستهلكة
_10,8%	_ 73 181 840	-604 092 160	-677 274 000	مشتريات المواد الخام القمح
+13,17%	5 965 464 ,53	-51 271 032,25	-45 305 567,72	مشتريات أخرى مستهلكة
+17,55%	_ 1 735 318 ,79	-11 622 277,99	-9 886 959,20	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
_8,95%	65 551 056 ,9	-666 915 470,24	-732 466 526,92	2إستهلاكات السنة المالية
+0,23%	385 231 ,07	168 868 782 ,57	168 483 551 ,5	3القيمة التشغيلية المضافة
_3,46%	_ 4 166 386 ,29	-116 102 679 ,29	-120 269 065 ,58	تغيرات الموظفين
_11,04 %	_681 495 ,22	-5 491 442,92	-6 172 938 ,14	الضرائب والمدفوعات المماثلة
+12,45%	5 233 112 .58	47 274 660 ,36	42 041 547 ,78	4فائض التشغيل الإجمالي
_55,39%	_ 11 260 665 ,3	9 068 647 ,51	20 329 312 ,78	دخل تشغيلي آخر
_96,03%	_3 097 790 ,45	-128 108,55	-3 225 899,08	مصاريف تشغيلية أخرى
_11,34%	_ 2 297 534 ,58	-17 958 222,32	-20 255 756,90	مخصصات الإهلاك ومخصصات (DAP)
-	-	-	-	عكس المخصصات والإنخفاضات
_1,63%	_ 632 227 ,58	38 256 977	38 889 204 ,58	5نتيجة تشغيلية
-	-	-	-	المنتجات المالية
-	-	-	-	مصاريف مالية
-	-	-	-	6النتيجة المالية
_1,63%	_ 632 227 ,58	38 256 977	38 889 204 ,58	7النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	-	الضرائب المستحقة على النتائج العادية IBS
-	-	-	-	19%
_98,58 %	_ 761 327 ,56	-35 194,55	796 522 .11	الضرائب المؤجلة

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

إجمالي الإيرادات من الأنشطة العادية	916 315 877,92	844 852 900,32	_71 462 977,60	_7,79%
إجمالي المصروفات من الأنشطة العادية	-876 630 151,23	-806 631 117,87	-69 999 033,40	_7,98%
صافي الدخل من الأنشطة العادية	39 685 726,69	38 221 782,45	-1 463 944,24	_3,69%
عناصر عادية (منتجات)	-	-	-	-
عناصر عادية (مصروفات)	-	-	-	-
نتائج غير عادية	-	-	-	-
النتائج الصافية للسنة	39 685 726,69	38 221 782,45	-1 463 944,24	_3,69%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

تحليل جدول حساب النتائج:

✓ تحليل إنتاج السنة المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إنتاج السنة المالية قد إنخفض سنة 2021

بالنسبة لسنة 2020 بقيمة 65 165 825,6، وبنسبة 7,23% هذا راجع إلى إنخفاض مبيعات المركب

✓ إستهلاكات السنة المالية: من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الإستهلاكات السنة المالية هي بدورها إنخفضت سنة

2021 مقارنة بسنة 2020 حيث قدرة هذا الإنخفاض بقيمة 65 551 056,9 بنسبة 8,95% ويعود سبب هذا

الإنخفاض إلى إنخفاض كل من المشتريات المستهلكة بقيمة 67 286 375,5 بنسبة 9,31% والمشتريات المواد الخام

القمح بقيمة 73 181 840 بنسبة 10,8%.

✓ القيم التشغيلية المضافة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم التشغيلية المضافة عرفت زيادة خلال

سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020 بقيمة 385 231,07، وبنسبة 0,23%، وهذا راجع إلى إنخفاض في إنتاج السنة

المالية، وإستهلاكات السنة المالية لكن إنخفاض إستهلاكات السنة المالية كان أكبر من إنخفاض إنتاج السنة المالية

، مما أثر بشكل كبير على إنخفاض القيم التشغيلية المضافة.

✓ فائض التشغيل الإجمالي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فائض الإستغلال زادة سنة 2021 بالنسبة

لسنة 2020 بقيمة 5 233 112,58 بنسبة 12,45% هذا راجع إلى إنخفاض الضرائب والمدفوعات ب

قيمة 495,2681 بنسبة 0,11.

✓ وإنخفاض تغيرات الموظفين بقيمة 4 166 386,29 بنسبة 3,46%.

✓ النتيجة التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة النتيجة التشغيلية إنخفضت سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020 بقيمة 632 227,58 بنسبة 1,63% ذلك بسبب إنخفاض كل من دخل التشغيلي آخر بقيمة 3 11 260 665,3 بنسبة 55,39%، ومخصصات الإهلاك بقيمة 3 097 790,45 بنسبة 96,03%، ومخصصات (DAP) بقيمة 2 297 534,58، وبنسبة 11,34%.

✓ النتائج الصافية للسنة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المركب حقق ربح في كلا السنتين لكن شهادة هذه النتائج إنخفاض سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بقيمة 1463 944,24 بنسبة 3,695%، وهذا راجع إلى إنخفاض النتيجة الصافية من الأنشطة العادية بنفس القيمة.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بإستخدام النسب المالية

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل الميزانية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس- بإستخدام النسب المالية، التي تم التعرض إليها في الجانب النظري للتعرف على وضعية المركب من الجانب المالي.

1. نسب السيولة:

إن حساب نسب السيولة راجع إلى معرفة قدرة المركب على الوفاء بديونه في أجلها المحدد، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (12): حساب نسب السيولة لسنتين 2020-2021

نسب السيولة	2020	2021
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	6,27	6,24
نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة الخصوم المتداولة	5,21	5,29
نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة الخصوم المتداولة	4,4	4,61

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

1.1. نسبة السيولة العامة :

- نلاحظ أن نسبة السيولة العامة قدرت ب 6,27 و 6,24 للسنتين 2020 و 2021 على التوالي، وهي نسبة أكبر من الواحد أي أنه مؤشر جيد لمركب الصناعي والتجاري مرمورة، مما يدل هذا الأخير على وجود أصول متداولة لدى المركب مكنته من سداد إلتزاماته من ديون، ومستحقات أي أن هناك هامش أمان لدى المركب.
- كما يدل أيضا على أن الأصول المتداولة للمركب قادرة على تمويل خصومه المتداولة 6 مرات لكل سنة.

2.1.. نسبة السيولة المختصرة :

- نلاحظ أن هذه النسبة قدرة ب 5,21 و 5,29 لسنتي 2020 و 2021 على التوالي، هذا مؤشر جيد بالنسبة للمركب أي أنه قادر على تسديد ديونه قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم الجاهزة والقيم الغير جاهزة فقط، وهي قادرة على تمويل ديونها 5 مرات لكل سنة .

3.1. نسبة السيولة الجاهزة :

- نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة قدرت ب 4,4 و 4.61 لكل من سنة 2020 و 2021 على التوالي هذا يدل على قدرة المركب على تسديد ديونه قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم الجاهزة فقط في الوقت الحالي، وذلك 4 مرات لكل سنة .

2. نسب النشاط :

تكمّن أهمية حساب نسب النشاط للمركب الصناعي و التجاري مرمورة كونها أداة قياس لمدى فعالية إدارة المركب في تسيير أو إستغلال موارده، وإدارة أصوله، وسيتم حساب نسب النشاط من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (13) : حساب نسب النشاط لسنتي (2020-2021)

نسب النشاط	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$	2,15	1,82
معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	5,18	4,01
معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$	3,67	3,33

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن :

1.2. معدل دوران مجموع الأصول :

- أن معدل دوران مجموع الأصول في سنة 2020 بلغت 2,15، وفي سنة 2021 بلغت 1,82 حيث إنخفضت بصفة قليلة فقط، وهذا راجع إلى إنخفاض في صافي المبيعات، وزيادة في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة أي أنه يدل على أن كفاءة إدارة المركب إنخفضت سنة 2021 بالنسبة لسنة 2020.

2.2. معدل دوران الأصول المتداولة :

■ قدر هذا المعدل ب 5,18 وذلك سنة 2020 و 4,01 في سنة 2021 أي أنه إنخفض، وهذا نتيجة زيادة الأصول المتداولة، وإنخفاض صافي المبيعات ويفسر ذلك بأن كفاءة إدارة المركب في تسيير الأصول المتداولة قد إنخفضت لأن صافي المبيعات إنخفض .

3.2. معدل دوران الأصول الثابتة:

- حيث قدر هذا المعدل في سنة 2020 بـ 3.67 وفي سنة 2021 بـ 3.33، وهذا راجع إلى إنخفاض في صافي المبيعات وزيادة في الأصول الثابتة، وهذا يدل على إنخفاض في كفاءة إدارة المركب في تسيير أصولها الثابتة بصفة قليلة أو ضئيلة.
- ملاحظة: معدل دوران الأصول المتداولة أعلى من معدل دوران الأصول الثابتة، وعليه فإن إدارة المركب تركز بشكل أكبر على الأصول المتداولة، وننصحها بالتركيز أكثر على الأصول الثابتة.

3. نسب الربحية:

هي مختلف النسب التي تقيس مدى ربحية المركب، وسيتم عرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14): حساب نسب الربحية لسنتي (2020-2021)

السنوات	2021	2020	نسب الربحية
نسبة ربحية الأصول	0,083	0,0928	$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} =$
نسبة ربحية الأموال	0,096	0,0931	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} =$
نسبة ربحية النشاط	0,0454	0,0429	$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} =$
نسبة هامش الربح	0,046	0,044	$\frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} =$

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

■ تحليل نسبة ربحية الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة ربحية الأصول لسنة 2020 قدرت ب 0,092، وفي سنة 2021 قدرت ب 0,083 أي أن كل وحدة نقدية من مجموع الأصول تقدم 0,092، سنة 2020 و 0,083 سنة 2021 من النتيجة الإجمالية حيث يظهر أن المركب حقق مردودية إستغلال الأصول تتراوح بين 8,3% و 9,2%، وهذا يدل على حسن إستغلال إدارة المركب لمجموع أصولها .

■ تحليل نسبة ربحية الأموال الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة ربحية الأموال الخاصة قدرت ب 0,093 سنة 2020،، و قدرت ب 0,096 سنة 2021، وهو يدل على أن كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة قد حققت 0,093 و 0,096 على التوالي بالنسبة للسنتين من النتيجة الصافية للمركب، أي أن المركب الصناعي والتجاري مرمورة حقق ربحية في الأموال الخاصة بنسبة تتراوح بين 9,3% و 9,6%، حيث يدل على الإستغلال الجيد للأموال الخاصة من طرف إدارة المركب .

■ تحليل نسبة ربحية النشاط:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية النشاط قدرت ب 0,042 سنة 2020 و 0,045 سنة 2021 أي أن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال السنوي يحقق 0,042 سنة 2020 و 0,045 سنة 2021 من النتيجة الإجمالية أي أن المركب حقق مردودية في رقم الأعمال بنسبة تتراوح بين 4,2% و 4,5، وهذا يدل على حسن أداء إدارة المركب في إستغلال رقم الأعمال، والتحكم في الأعباء الكلية .

■ تحليل نسبة هامش الربح:

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة هامش الربح قدرة سنة 2020 ب 0,044، و سنة 2021 ب 0,046 على التوالي أي أن كل وحدة نقدية من المبيعات تحقق 0,044 سنة 2020 و 0,046 سنة 2021، وهذا يدل على أن المركب

الصناعي والتجاري مرمورة حقق هامش ربح ما بين 4,4% و 4,6% للسنتين 2020- 2021 على التوالي ، وهذا يدل على نجاح السياسة التجارية للمركب .

4. نسب المديونية :

يوضح الجدول الموالي نسب المديونية للمركب الصناعي و التجاري مرمورة كما يلي :

جدول رقم(15) : حساب نسب المديونية للفترة(2020-2021)

السنوات	2020	2021
نسب المديونية		
نسبة السيولة الأجلة	0,07	0,073
= $\frac{\text{الديو متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{الدائمة الأموال}}$		
نسبة الإستقلالية المالية	0.86	0,85
= $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

■ تحليل نسبة السيولة الأجلة :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الأجلة لسنتي الدراسة هي 0,07 و 0,073 على التوالي ، وهذا

يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة في صورتها لدى البنوك عند الحصول على ديون طويلة الأجل وبالتالي لديها هامش

أمان قادر على تسديد ديونها طويلة الأجل في حالة التصفية .

■ تحليل نسبة الإستقلالية المالية:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية قدرت ب 0,86 سنة 2020 و 0,85 سنة 2021 أي

بنسبة 85% و 86% على التوالي ، وهذا يدل على أن الإستقلالية المالية جيدة لأنها أكبر من الحد الأدنى المحدد ب

20%

لكن هي أيضا أكبر من الحد الأقصى 60%، وهذا يدل على إعتداد المركب الصناعي والتجاري مرمورة

على أمواله الخاصة في تغطية إحتياجاته المالية، أي لديه أموال غير مستغلة يمكن إستثمارها .

المبحث الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هليوبوليس-

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الميزانية الوظيفية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي، ومعدلات الدوران

ونسب الهيكلية المالية كما يلي:

المطلب الأول: تحليل الميزانية الوظيفية بإستخدام المؤشرات المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى إعداد الميزانية الوظيفية للمركب .وتحليلها بإستخدام مؤشرات التوازن المالي المختلف

التي تم التطرق إليها في الجانب التطبيقي .

1. إعداد الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنتين (2020- 2021)

1.1. الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنة 2020:

الجدول رقم (16): الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنة 2020:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
<u>الإستخدامات</u>	1 098 848 485 ,07	82 ,16%	<u>الموارد الثابتة</u>	1 309 982 568 ,91	97 ,92%
<u>الثابتة</u>			الأموال الخاصة	1 309 574 760 ,03	97 ,89%
			الديون المالية	407 808 ,88	0 ,03%
<u>الأصول</u>	238 838 481 ,93	17 ,84%	<u>الخصوم المتداولة</u>	27 704 398 ,09	2 ,08%
<u>المتداولة</u>			خ.م. للإستغلال	27 704 398 ,09	2 ,08%
أ.م. للإستغلال	11 677 464 ,81	8 ,72%			

الفصل الثالث:

دراسة الوضعية المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة - هيليوبوليس

-	-	خ.م.خارج الإستغلال	-	-	أ.م.خارج الإستغلال
-	-	خزينة الخصوم	9,12%	122 063 840,12	خزينة الأصول
%100	1 337 686 967,00	المجموع	%100	1 337 686 967,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

2.1. إعداد الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنة 2021

الجدول رقم (17): إعداد الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة لسنة 2021

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
97,62%	1 369 312 678,36	الموارد الثابتة	80,50%	1 129 212 6685,29	الإستخدامات الثابتة
97,56%	1 368 419 685,48	الأموال الخاصة			
0,06%	898 992,88	الديون المالية			
2,38%	33 365 872,47	الخصوم المتداولة	19,50%	273 465 865,54	الأصول المتداولة
2,38%	33 365 872,47	خ.م.للاستغلال	8,52%	119 485 234,23	أ.م.للاستغلال
-	-	خ.م.خارج الإستغلال	-	-	أ.م.خارج الإستغلال
-	-	خزينة الخصوم	10,98%	153 980 631,31	خزينة الأصول
%100	1 402 678 550,83	المجموع	%100	1 402 678 550,83	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

▪ تحليل إعداد الميزانية الوظيفية:

✓ من جانب الأصول:

وينقسم إلى قسمين:

▪ الإستخدامات الثابتة: وتتمثل في مجموع الأصول الغير جارية.

▪ أصول متداولة: وتشمل كل من أصول متداولة للإستغلال تدخل في دورة الإستغلال، وأصول متداولة خارج

الإستغلال لا تدخل في دورة الإستغلال بالإضافة إلى الخزينة، وتتمثل في المتاحات.

✓ من جانب الخصوم:

وينقسم إلى قسمين:

- الموارد الثابتة: وتتمثل في الأموال الخاصة والديون المالية حيث:

- الأموال الخاصة تتكون من مجموع رؤوس الأموال + الإهلاكات وخسائر القيمة + المؤونات .

- الديون المالية، وهي مجموع الديون طويلة الأجل.

- الخصوم المتداولة: وتشمل خصوم متداولة للإستغلال التي تدخل في دورة الإستغلال، وخصوم متداولة خارج

الإستغلال وخزينة الخصوم.

2. تحليل الميزانية الوظيفية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي :

1.2. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng للسنتين (2020-2021) :

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين إما من أعلى الميزانية ، أو من أسفلها كما هو موضح في

الجدول التالي :

جدول رقم(18): حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي 2020-2021

البيان	2020	2021
FRng من أعلى الميزانية	1 309 982 568 ,91	1 369 312 678 ,36
= الموارد الثابتة - الإستخدامات الثابتة	-	-
	1 098 848 485 ,07	1 129 212 685 ,29
FRng	211 134 083 ,84	240 099 993 ,07
FRng من أسفل الميزانية	238 838 481 ,93	273 465 865 ,54
= الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	-	-
	27 704 398 ,09	33 365 872 ,47
FRng	211 134 083 ,84	240 099 993 ,07

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق:

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنتي الدراسة موجب لكلا السنتين معنى هذا أن الموارد الثابتة أكبر من الإستخدامات الثابتة، وهو يدل على أن قاعدة التوازن الوظيفي الأولى محققة حيث أن الموارد الثابتة مولت كل الإستخدامات الثابتة دون اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل إحتياجات أخرى .

2.2. حساب إحتياج رأس المال العامل BFR: للفترة 2020-2021

يمكن تقسيم الإحتياج في رأس المال العامل إلى قسمين الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، ويرمز له ب BFRex، والإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال، ويرمز له ب BFRhex ويتم حسابه من خلال الجمع بين هذين الأخيرين، ونعرض ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(19): حساب الإحتياج رأس المال العامل للفترة (2020-2021)

البيان	2020	2021
BFRex = الأصول المتداولة للإستغلال - الخصوم المتداولة للإستغلال	89 070 243 ,72	86 119 361 ,76
BFRhex = الأصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	-	-
إحتياج في رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل للإستغلال + إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال	89 070 243 ,72	86 119 361 ,76

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق:

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل لسنتي 2020-2021 موجب هذا يعني أن للمركب الصناعي والتجاري مرمورة إحتياج في تغطية دورة الإستغلال .

3. الخزينة الصافية :

يتم حساب الخزينة الصافية ذلك من خلال الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي ، والإحتياج رأس المال

العامل كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم(20) : حساب الخزينة الصافية للفترة (2020- 2021)

البيان	2020	2021
الخزينة الصافية	211 134 083 .84	240 099 993 .07
= رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل	-	-
	89 070 243 .72	86 119 361 .76
TN	122 063 840 .12	153 980 631 .31

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق :

- من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة الصافية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة موجبة للسنتين محل الدراسة على التوالي، هذا يعني أن الموارد الثابتة أكبر من الأصول الثابتة، وقد حققت فائض ويسمى هذا الفائض هامش أمان للمركب لمواجهة إحتياجاته مع الغير، ويعني أيضا وجود سيولة مجمدة يجب على المؤسسة إستخدامها في إستثمارات مجدية.

4. شروط التوازن المالي :

- لدينا $FRng > 0$ هذا يدل على أن الموارد الثابتة غطت الإستخدامات الثابتة ،وبقي هنالك فائض ،ويمثل الشرط الأول من التوازن المالي وهو محقق
- لدينا $FRng > BFR$ أي أن رأس المال العامل غطى الإحتياج رأس المال العامل، وهذا يدل على أن المركب غطى دورة الإستغلال الخاصة به، ويمثل الشرط الثاني للتوازن المالي وهو محقق.
- لدينا $TN > 0$ أي أن خزينة الأصول غطت خزينة الخصوم، ولا يتحقق هذا الشرط إلا إذا تحقق الشرطين السابقين، والشرط الثالث محقق

مما سبق ومن خلال دراسة المؤشرات المالية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة، فنقول أن المركب في حالة توازن

مالي .

المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة باستخدام نسب الدوران للفترة (2020-2021)

تستخدم نسب الدوران في تحليل الميزانية الوظيفية ذلك من أجل تحديد مدة تحصيل المركب مستحقته، وتسديد إلتزاماته، حيث سنقوم في هذا المطلب بحساب مختلف نسب الدوران التي يقوم عليها هذا التحليل

1. حساب نسبة دوران المخزون :

جدول رقم (21) : نسبة دوران المخزون

البيان	2021
تكلفة شراء المواد الأولية	666 915 470,24
متوسط المخزون = $\frac{\text{المخزون أول المدة} + \text{المخزون آخر المدة}}{2}$	$\frac{89 582 785,7 + 91 784 722,16}{2}$
متوسط المخزونات	90 683 753,93
معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة الشراء}}{\text{المخزون متوسط}}$	7,35
فترة التخزين	48,98

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران المخزون سنة 2021 بلغت 7,35 دورة مما يعادل 48,98 يوم لتصديق

المخزون، وهذا يعتبر وضعية مقبولة بالنسبة للمركب، حيث تحتاج إلى 48,98 يوم لدوران مخزونها

2. حساب نسبة دوران الذمم المدينة (الزبائن):

جدول (22): نسبة دوران الذمم المدينة

2021	البيان
841 528 976 ,09	المبيعات الآجلة (رقم الأعمال)
$\frac{25\ 125\ 469,87 + 22\ 896\ 275,86}{2}$	متوسط الذمم المدينة $\frac{\text{الزبائن 1} + \text{الزبائن 2}}{2} =$
24 010 872 ,865	متوسط الذمم المدينة
35,05	معدل دوران الزبائن $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{متوسط الذمم المدينة}} =$
10,27	فترة التحصيل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل دوران الزبائن سنة 2021 قدر ب 35,05 دورة في السنة ،وما يعادل 10,27

يوم لكل دورة أي أن المؤسسة تستغرق مدة 10,27 لتحقيق كامل مستحقاتها من الزبائن ،وهو معدل جيد للمؤسسة مبدأيا .

3. حساب نسبة دوران الذمم الدائنة :

جدول رقم(23):نسبة دوران الذمم الدائنة

البيان	2021
مشتريات السنة	2 201 936 ,46 +655 293 192 ,25
=مشتريات المستهلكة + التغير في المخزون	= 657 495 128 ,89
متوسط الذمم الدائنة	17 092 748 ,645
= $\frac{\text{الموردون أول المدة} + \text{الموردون آخر المدة}}{2}$	
معدل دوران الموردون	38,47
فترة الإئتمان الممنوحة للمؤسسة	9,36

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق :

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الموردون هو 38,47دورة ما يعادل 9,36 يوم كأجل لتسديد ديون الموردون وبمقارنتها مع معدل دوران الزبائن نلاحظ أن معدل دوران الموردون أكبر من معدل دوران الزبائن أي أن مدة تحصيل المؤسسة لمستحقاتها هي 10,27، والمدة الممنوحة لتسديد ديونها هي 9,36 يوم، وهذا لا يعتبر مؤشر جيد للمركب فيجب عليها تسريع دوران الزبائن أكبر لتسديد ديونها في الآجال المحددة لتجنب الوقوع في الضيق.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية للمركب بإستخدام نسب الهيكلية المالية خلال لفترة(2020-

2021)

في هذا المطلب سنتطرق إلى حساب نسب الهيكلية المالية الخاصة بالميزانية الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة وذلك كمايلي :

1. حساب نسب الهيكلية المالية:

سيتم حساب ذلك بالإعتماد على الجدول التالي:

جدول رقم (24): حساب نسب الهيكلية المالية

البيان	2020	2021
نسبة تمويل الإستخدامات الثابتة $= \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الإستخدامات الثابتة}}$	1,19	1,21
نسبة الإستدانة المالية $= \frac{\text{الديون المالية الثابتة} + \text{خزينة الخصوم}}{\text{الأموال الخاصة}}$	0,00031	0,00065
وزن BFRex $= \frac{\text{إحتياج رأس المال العامل للإستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	0,096	0,102
نسبة تغطية الأموال المستثمرة $= \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الأموال المستثمرة}}$ الأموال المستثمرة = الإستخدامات الثابتة + BFRex	1,102	1,126

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق:

■ تحليل نسبة تغطية الإستخدامات الثابتة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الإستخدامات الثابتة قدرت ب 1,19 سنة 2020 و 1,21 سنة 2021

، أي أن الموارد الثابتة قد غطت الإستخدامات الثابتة للمركب لأنه أكبر من الواحد الذي يعتبر معيار لذلك، ويعني أن رأس

المال العامل الصافي

■ تحليل نسبة الإستدانة المالية :

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإستدانة المالية قدرت ب 0,00031 و 0,00065 سنة 2020 و 2021 على التوالي وهي أقل من الواحد، أي أن المؤسسة لم تلجأ إلى إقتراضات طويلة الأجل لتمويل خصومها، وهذا دليل على أن المركب الصناعي والتجاري مرمورة متحرر ماليا خلال فترة الدراسة .

■ تحليل وزن BFRex :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن وزن BFRex قدر قيمته ب 0,096 و 0,102 خلال السنتين 2020 و 2021، وهي قيمة أقل من الواحد، أي أنه دليل على أن رقم الأعمال أكبر من إحتياج رأس المال العامل للإستغلال أي أن رقم الأعمال يغطي إحتياج رأس المال العامل للإستغلال .

■ تحليل نسبة تغطية الأموال المستثمرة :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الأموال المستثمرة أكبر من الواحد حيث قدرت ب 1,102 سنة 2020، و 1,126 سنة 2021 هذا دليل على أن الموارد الثابتة للمركب غطت الأموال المستثمرة، وإحتياجات رأس المال العامل للإستغلال خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بتحليل الميزانيات، وجدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين لنا أن الأداء المالي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة جيد لأن نقاط القوة للمركب أكبر من نقاط الضعف، حيث حققت توازن مالي خلال فترة الدراسة 2020-2021 وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، وهذا ما وفر لها هامش أمان مكنها من تغطية إحتياجاتها، والذي يسمح بإستمراريتها مستقبلا، وإمكانية تحسين أداؤها من خلال تعزيز نقاط القوة، والتخلص من نقاط الضعف.

الذاتية

لقد تناولنا في هذه الدراسة "تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية" للوصول إلى أهداف الدراسة ، حيث يعتبر التحليل المالي الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بشكل دقيق ، ووضع سياسات والخطط المستقبلية لها ، وذلك من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية والتوازنات المالية ، ومن هنا تبرز أهمية هذا التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف ، حيث حاولنا إثبات ذلك من خلال إسقاط تلك المؤشرات والنسب المالية على مؤسسة ذات نشاط إقتصادي المتمثلة في المركب الصناعي والتجاري مرمورة - هليوبوليس- والتي مدتنا بنتائج ساعدتنا على تحديد الوضع المالي لها الذي يعكس الأداء المالي للمؤسسة ، حيث تبين أنها في وضعية جيدة لأنها حققت عموماً توازناً مالياً خلال فترة دراستنا (2020-2021) ، وأن الأداء المالي للمؤسسة هو بالأحرى جيد ، إلا أن هناك بعض الفرص يمكن استغلالها بطريقة أحسن لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة ، ومن هنا يمكن القول أننا تعرفنا على مدى مساهمة مؤشرات التحليل المالي ونتائجه في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة .

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا سنقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقاً، وقد توصلنا إلى ما يلي:

❖ الفرضية الأولى : " إن استخدام المؤسسة للتحليل المالي في تقييم أدائها المالي كاف لتحديد المشاكل التي تعاني منها.

يعتبر التحليل المالي أداة من أدوات الإدارة المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي التي يتم من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة الذي بدوره يعطينا نتائج يمكن من خلالها التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن أكبر عدد ممكن من المشاكل المالية التي تعاني منها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني

❖ الفرضية الثانية «إن المركب الصناعي والتجاري مرمورة هليوبوليس متوازن مالياً خلال فترة 2020-2021 "»

من خلال دراستنا الميدانية للمركب الصناعي والتجاري مرمورة وتحليل قوائمه المالية خلال فترة الدراسة وتبين أن المركب حقق خزينة صافية موجبة وجميع شروط التوازن المالي كذلك محققة وهذا ما يدل على أن المركب الصناعي والتجاري مرمورة متوازن ماليا خلال فترة 2020-2021 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل التطبيقي .

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج، والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة، ووضعيتها المالية.
- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة، وأداة تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، والكشف عن الظروف التي تمر بها.
- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية بإعتبارها القاعدة المعلوماتية.
- يتمتع المركب الصناعي والتجاري مرمورة بإستقلالية مالية اتجاه دائنيها، مما يسمح لها بالحصول على إقتراضات عند الحاجة إليها دون صعوبات.
- حقق المركب الصناعي والتجاري مرمورة توازن مالي خلال فترة 2020-2021 وذلك لأنه حقق خزينة صافية موجبة
- رغم أن المركب الصناعي، والتجاري مرمورة يتمتع بوضعية جيدة، إلا أنه يوجد بعض الفرص التي لم يستغلها لتحسين وضعيته بشكل أفضل.
- من خلال دراسة نسب النشاط تبين أن المركب يستغل الاصول المتداولة أكثر من الأصول الثابتة
- يتمتع المركب برأس مال جيد هذا ما دفعه الى عدم الإعتماد على الديون طويلة الأجل

إقتراحات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- محاولة التعمق في عملية التحليل المالي في المركب الصناعي، والتجاري مرمورة.
- الإعتماد على أساليب جديدة، في التحليل المالي.

- تأهيل المسيرين في المركب من خلال القيام بدورات تكوينية، في مجال تقييم الأداء المالي.
- التقليل من الإحتفاظ بالسيولة، فننصحها بتوظيف هذه الأموال المجمدة في إستثمارات جديدة من أجل رفع من رقم أعمالها.
- ننصح المؤسسة باستغلال أكثر لأصولها، لزيادة العوائد.
- تحصيل أموال المؤسسة أولاً من الزبائن، ومن ثم تسديد ديونها للموردين.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهولا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس، ومن خلال دراستنا نأمل أن نكون قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، بالإضافة إقتراح بعض المواضيع:

- آليات تقويم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.
- فعالية مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

قائمة

المراجع

15. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
17. شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
18. الصيرفي محمد، التحليل المالي وجهة نظر إدارية ومحاسبية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
19. طالب فرحان علاء والمشدان شيحان إيمان، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
20. عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
21. عرباج إسماعيل، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
22. عشاوي محمد عبد الوهاب حسن، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.
23. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
24. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
25. عواد عبد الله حسن، إدارة وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
26. عودة سعيد صالح، إدارة الأفراد، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.
27. فلاح حسن الحسيني وغداي الحسين، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
28. كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس-مفاهيم-تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفا للنشر، عمان، 2006.
29. لسوس مبارك، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
30. لقنيطي الأخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، الجزائر، 2019.
31. لكرخي مجيد، موازنة الأداء واليات إستخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015.

32. المرجوشي أيتن محمود سامع، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008.

33. مطر محمد، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

34. النعيمي تايه عدنان والخرشة كاسب ياسين، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

35. يوسف حسن يوسف، التمويل المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

■ المجالات والمقالات:

1. بلبال حسناوي وعبد الرزاق فوزي، أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "دراسة عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جامعة سطيف، 2019.

2. زروق محمد وعرابية الحاج، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1، جامعة ورقلة، 2014.

3. مزكيه خرج أحمد وآخرون، أثر إستقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية خلال الفترة (2001-2018)، مصرف التجارة والتنمية، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 34، العدد 2، جامعة تونس، 2021.

4. مزهودة عبد المالك، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة بسكرة، 2001.

■ المذكرات:

1. بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص

مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007.

2. ريفة أحمد صغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن "دراسة حالة

المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMD، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.

3. سعادة اليمين، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
4. شطبي رقية، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومؤشرات تقييمه دراسة ميدانية "مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، 2011.
5. قدور نبيلة، تقييم الأداء المالي في لبنوك التجارية بإستخدام آلية المقارنة المرجعية أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2019.
6. هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مؤسسة إقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019.

■ ملتقيات :

1. بن نذير نصر الدين وشمائل أيوب، مداخلة بعنوان "الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات"، الملتقى الوطني الأول، مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، يوم 04-25-2017.

■ كتب أجنبية:

1. Brahim Aouid ; **Analyse et Gestion Financière** ; imprimerie rapeterie EL watanya ; 1Edition ;marrakach ;2017.
2. Beatrice et francis ;Grancis Grand Guillot ;**Analyse Financiere** ;Gualino ;Paris ;Edition ;2018-2019 ;p18

الملاحق

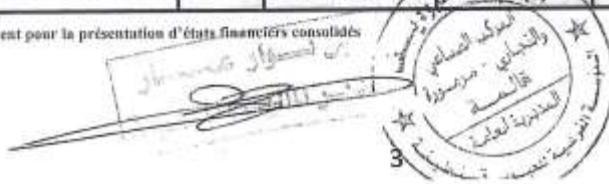
الملحق رقم 01: ميزانية الأصول للمركب الصناعي والتجاري مرمويرة 2020

BILAN ACTIF
Exercice clos le 31 DECEMBRE 2020

U.m. DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2020	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2020	Montant Net au 31/12/2019
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	540 792,54	374 022,63	469 004,15
Immobilisations corporelles	A1	1 091 408 677,37	852 982 573,27	238 426 104,10	235 560 625,90
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	14 168 501,75	12 203 605,18	12 924 989,83
- Groupe destinés à la cession		655 948 359,90	643 673 630,47	12 274 729,43	16 117 731,89
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	326 757 050,54	195 140 441,05	131 616 609,49	124 186 744,18
Immobilisations en cours	A2				
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence ¹					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés - Actif	A3.1	6 380 588,44		6 380 588,44	5 176 257,45
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 098 848 485,07	853 523 365,81	245 325 119,26	241 350 291,59
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		89 582 785,70	60 244 734,41	29 338 051,29	39 211 323,88
- Stocks matières premières et fournitures					
Autres approvisionnements	A4.2	4 393 451,74	4 381 451,74	12 000,00	
Produits finis et en cours	A5	1 205 037,37		1 205 037,37	
Autres stocks		83 984 296,59	55 863 282,67	28 121 013,92	
Clients		22 896 275,86	4 884 948,71	18 011 327,15	15 983 743,56
Groupe et Associés	A5.1				
Autres débiteurs	A5.2	4 246 234,17		4 246 234,17	4 719 734,17
Impôts	A5.3	49 346,08		49 346,08	104 906,39
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	122 063 840,12		122 063 840,12	74 350 401,22
TOTAL ACTIF COURANT (II)		238 838 481,93	65 129 683,12	173 708 798,81	134 370 109,22
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 337 686 967,00	918 653 048,93	419 033 918,07	375 720 400,81

¹ Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم للمركب الصناعي والتجاري مرموورة 2020

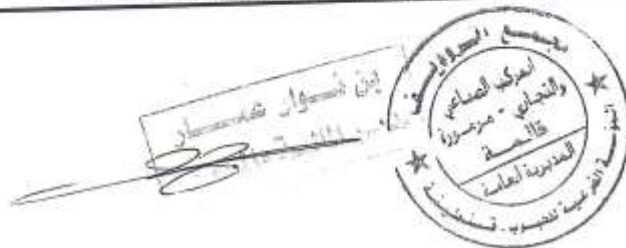
CIC :MERMOURA -GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2020

Um. DA

PASSIF	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	39 685 726,69	15 828 444,33
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)		324 194 554,30	161 915 106,56
Liaison Inter Unités			
SITUATION NETTE (TOTAL I)		363 880 280,99	177 743 550,89
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3		149 710 901,60
- Emprunts d'investissement			149 710 901,60
- Crédoeurs Financiers -passif non courant			
Impôts différés - Passif		407 808,88	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	27 041 430,11	22 077 916,83
- Provisions pour pensions et obligations similaires		27 041 430,11	22 077 916,83
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		27 449 238,99	171 788 818,43
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	12 368 599,09	14 727 570,23
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8	224 796,00	161 711,00
Impôts exigibles	P9	15 111 003,00	11 298 750,26
Autres dettes			
Trésorerie Passive (concours bancaires courants - découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		27 704 398,09	26 188 031,49
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		419 033 918,07	375 720 400,81



الملحق رقم 03: جدول حساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرمورة

2020

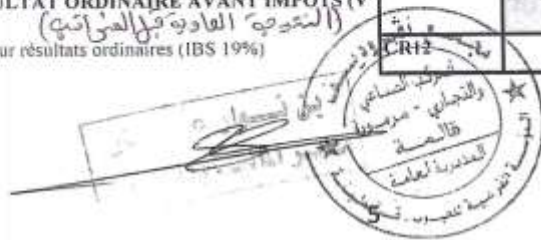
CIC: MERMOURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2020

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1^{er} Janvier 2020 au 31 Décembre 2020

U m: DA

RUBRIQUES	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	923 644 664,85	871 991 887,36
- Ventes de marchandises	CR1.1	6 266 426,33	5 470 208,93
- Ventes produits finis	CR1.2	917 285 738,52	866 521 678,43
- Ventes produits Intra-Gruppe		92 500,00	
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-695 217,20	1 158 808,72
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		656 454,56	2 145 544,36
Cession inter-unités	CR3	-22 655 823,79	-70 271 607,39
I – Production de l'exercice		900 950 078,42	805 024 633,05
Achats consommés	CR4	-722 579 567,72	-662 215 334,00
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-677 274 000,00	-615 351 480,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-45 305 567,72	-46 863 854,00
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-9 886 959,20	-10 830 845,56
II – Consommation de l'exercice (التجربة التشغيلية المستهلكة)		-732 466 526,92	-673 046 179,56
III VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I – II)		168 483 551,50	131 978 453,49
Charges de personnel	CR6	-120 269 065,58	-109 799 730,68
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-6 172 938,14	-4 058 635,15
IV EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION (النتيجة التشغيلية الإجمالية)		42 041 547,78	18 122 187,66
Autres produits opérationnels	CR8	20 329 312,78	8 330 031,53
Autres charges opérationnelles	CR9	-3 225 899,08	-1 723 997,04
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-15 292 243,62	-17 614 813,38
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	-4 983 513,28	8 340 509,88
V RESULTAT OPERATIONNEL (النتيجة التشغيلية)		38 889 204,58	15 453 918,65
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER (النتيجة المالية)		0,00	0,00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) (النتيجة العادية قبل الضرائب)		38 889 204,58	15 453 918,65
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		



CIC: MERMOURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2020

Impôts différés (Variations) ¹	CR13	796 522,11	374 525,68
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR14	916 315 877,92	821 695 174,46
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR15	-876 630 151,23	-805 866 730,13
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		39 685 726,69	15 828 444,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR16	39 685 726,69	15 828 444,33





الملحق رقم 04: ميزانية الأصول للمركب الصناعي والتجاري مرموورة 2021

IC: MER/MOURA -GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2021

BILAN ACTIF

*Exercice clos le 31 DECEMBRE 2021

LEM/JDA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2021	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2021	Montant Net au 31/12/2020
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	634 607,36	280 207,81	374 022,63
immobilisations corporelles	A1	1 096 327 752,62	877 488 636,04	218 839 116,58	238 426 104,10
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	14 871 578,01	11 500 528,92	12 203 605,18
- Groupe d'actif destinés à la cession	A1.3	655 948 359,90	643 674 230,47	12 274 129,43	12 274 729,43
- Autres immobilisations corporelles	A1.4	331 676 125,79	218 942 827,56	112 733 298,23	131 616 609,49
immobilisations en cours	A2	24 995 135,52		24 995 135,52	
immobilisations financières	A3				
titres mis en équivalence *					
titres participations et créances rattachées					
titres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
titres et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
écarts différés - Actif	A3.1	6 830 577,89		6 830 577,89	6 380 588,44
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 129 212 685,29	878 123 243,40	251 089 441,89	245 325 119,26
ACTIF COURANT					
stocks et en cours		91 784 722,16	60 244 734,41	31 539 987,75	29 338 051,29
Stocks matières premières et fournitures Autres provisions	A4.2				
crédances et emplois assimilés	A5				
Clients	A5.1	25 125 469,87	4 884 948,71	20 240 521,16	18 011 327,15
Groupe et Associés					
Autres débiteurs	A5.2	2 524 586,17		2 524 586,17	4 246 234,17
Impôts	A5.3	50 456,03		50 456,03	49 346,08
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
provisions et assimilés	A6				
placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
trésorerie active	A6.2	153 980 631,31		153 980 631,31	122 063 840,12
TOTAL ACTIF COURANT (II)		273 465 885,54	65 129 683,12	208 336 182,42	173 708 798,81
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 402 678 570,83	943 252 926,52	459 425 624,31	419 033 918,07

Document à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المدير العام بالتبليغ
من توار خصار

المدير العام بالتبليغ
من توار خصار

المدير العام بالتبليغ
من توار خصار

الملحق رقم 05: ميزانية الخصوم للمركب الصناعي والتجاري مرمورة 2021

C : MERMOURA - GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2021

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2021

Um. DA

PASSIF	Note	2021	2020
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Primes et réserves			
Écart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	38 221 782,45	39 685 726,69
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Relation Inter Unités		356 687 747,49	324 194 554,30
SITUATION NETTE (TOTAL I)		394 909 529,94	363 880 280,99
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	P3		
- Emprunts d'investissement			
- Créiteurs Financiers - passif non courant		892 992,88	407 808,88
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes	P4	30 257 229,02	27 041 430,11
Provisions et produits constatés d'avance		30 257 229,02	27 041 430,11
- Provisions pour pensions et obligations similaires			
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		31 150 221,90	27 449 238,99
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	21 816 898,20	12 368 599,09
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières	P8		
Opérations Groupe		160 645,00	224 796,00
Impôts exigibles	P9	11 388 329,27	15 111 003,00
Autres dettes			
Trésorerie Passive (concours bancaires courants - découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		33 365 872,47	27 704 398,09
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		459 425 624,31	419 033 918,07

تأنيب مدير المحاسبة
بالتبعية
هشام بن عبد الحميد



المدير العام بالتبعية
بن نوار عمار

الملحق رقم 06: جدول حساب النتائج للمركب الصناعي والتجاري مرموورة

2021

CIC: MERMOURA-GUELMA/FCC.....Etats Financiers Ex2021

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1^{er} Janvier 2021 au 31 Décembre 2021

U m: DA

RUBRIQUES	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1		
- Ventes de marchandises	CR1.1	841 528 976,09	923 644 664,85
- Ventes produits finis	CR1.2	19 460 675,56	6 266 426,33
- Ventes produits Intra-Gruppe		822 068 300,53	917 285 738,52
- Ventes autres produits	CR1.3		92 500,00
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-505 667,27	-895 217,20
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		510 544,81	656 454,56
Cession inter-unités	CR3	-5 749 600,82	-22 855 823,79
I – Production de l'exercice		835 784 252,81	900 950 078,42
Achats consommés	CR4	-655 293 192,25	-722 579 567,72
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-604 022 160,00	-677 274 000,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-51 271 032,25	-45 305 567,72
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-11 622 277,99	-9 886 959,20
II – Consommation de l'exercice		-666 915 470,24	-732 466 526,92
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		168 868 782,57	168 483 551,50
Charges de personnel	CR6	-116 102 679,29	-120 269 065,58
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-5 491 442,92	-6 172 938,14
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		47 274 660,36	42 041 547,78
Autres produits opérationnels	CR8	9 068 647,51	20 329 312,78
Autres charges opérationnelles	CR9	-128 108,55	-3 225 899,08
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-17 958 222,32	-20 255 756,90
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	0,00	0,00
V RESULTAT OPERATIONNEL		38 256 977,00	38 889 204,58
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		38 256 977,00	38 889 204,58
(V + VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

المندوب العام للمحاسبة
بالتنسيق مع
المندوب العام للمحاسبة
بالتنسيق مع
المندوب العام للمحاسبة
بالتنسيق مع

المدير العام بالتنسيق
بالتنسيق مع

Impôts différés (Variations) ¹	CRI3	-35 194,55	796 522,11
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CRI4	844 852 900,32	921 279 391,20
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CRI5	-806 631 117,87	-881 593 664,51
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		38 221 782,45	39 685 726,69
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CRI6	38 221 782,45	39 685 726,69

تائب مدير المحاسبة
عبد النياية
هـ صـ مـ سـ



المدير العام بالنيابة
بن نوار عمار



قلمة، في: 2022/04/12

رقم: 158/ق.ع.ا.ك.ع.ا.ت.ع.ت.ج.ق. 2022/

إلى السيد مدير المركب الصناعي والتجاري مرمورة - قلمة-

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، للطالب(ة) الآتي اسمه(ا):

1- بوعتيق نور الدين

2- ضرايسية (سمن)

المستوى: الثانية ماستر، شعبة: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات، السنة الجامعية: 2022/2021

عنوان المذكرة:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري مرمورة - لولاية قلمة

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوة.

تقبلوا السيد مدير تحياتنا الطاهرة.

تأشيرة المؤسسة المستقبلية.



Avis Favorable

مدير الإدارة العامة
بن جميل صابر



رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مكلف بما بعد التخرج والبحث العلمي
الدكتور: براهيمية نبيل



التصريح الشرفي

المخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

السيد (ة): خيايسة أيعن الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 66.054.86 .. والصادرة بتاريخ: 2018/06/18

السيد (ة): بوعسبة نور الدين الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 93.38.11.3 .. والصادرة بتاريخ: 2017/03/02

المسجل (ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

والمكلف (ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير حوض سد

عنوانها: تقييم الأداء المالي في ضوء منهجية الاقتصاد

دراسة حالة المكنب الصناعي والتجاري ضرورة حلول وليس حائل

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و

النزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

توقيع المعني (ين)

التاريخ: 2022/06/13